نحو نظام قضائي إلكتروني
التقاضي الإلكتروني بين النظرية والتطبيق
(دراسة مقارنة)

الدكتور/ رجائى عبدالرحمن عبدالقادر عوض*

الملخص:

تهدف الدراسة إلى وضع نظام قضائي تقني يتيح للمتقاضين إقامة الدعوى ومباشرتها عبر شبكة الإنترنت من خلال الموقع الإلكترونى للمحكمة بدءاً من رفع الدعوى وحتى صدور الحكم فيها دون الحضور المادي للأطراف والشهود، وتوصلت الدراسة إلى إنه يمكن مواكبة التشريعات الوطنية لنظام التقاضى الإلكترونى فى ظل نصوص تشريعية تتوافق مع قواعد قانون المرافعات، أو تطوير إجراءات التقاضى التقليدي لتتوائم مع التقاضى الإلكترونى، كما أثبتت الدراسة أن التقاضى الإلكترونى الوسيلة البديلة للتقاضى التقليدي، وهو ما رأيناه هذا العام عند انتشار وتفشى فيروس كورونا دولياً، بالإضافة إلى أنه يسهم فى سرعة الإجراءات وخفض النفقات وحماية الاطراف والشهود والمتهم المحبوس احتياطيا وغيرهم من الذين يعيشون فى أماكن نائية أو يخشون على سلامتهم من الذهاب إلى المحكمة، حيث يتيح لهم الحضور عن بُعد عبر الفيديوكونفرنس، وإرسال المستندات والمذكرات والأدلة والاعلانات القضائية عبر البريد الإلكترونى، أضف إلى ذلك امكانية اجراء المداولة واصدار الحكم عبر الإنترنت ويتم إخطار الأطراف به بالبريد الإلكترونى أو وضع الحكم على موقع المحكمة للاطلاع عليه أو طباعته ورقياً، ويمكن إرسال الحكم إلى محكمة الطعن بالبريد الإلكترونى مع ملف الدعوى.

وأوصت الدراسة بالاستفادة من تجارب الدول التى أخذت بالتقاضى الإلكترونى كالإمارات والسعودية وسنغافورة وغيرهم، وسن قانون ينظم التقاضى الإلكترونى أو تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية ليتماشى مع التكنولوجيا الحديثة وتجهيز المحاكم إلكترونياً والأخذ بنظام البريد الإلكترونى فى جميع المصالح الحكومية ومكاتب المحاماة مع تفعيل نظام الحكومة الإلكترونية وربطها مع وزارات الدولة بشبكة معلوماتية على ان يكون لكل شخص عنوان إلكترونى (بريد إلكترونى) فى بطاقة الرقم القومى بجانب عنوانه العادي ويصدر قانون بذلك حتى تستطيع الدولة وأجهزتها المختلفة مخاطبة الشخص على أحد عناوينه بالإضافة إلى تدريب العاملين فى المحاكم المختلفة وتدريس التقاضى الإلكترونى بالجامعات.

الكلمات المفتاحية: التقاضي الإلكتروني – تعريف – ضمانات – دعوى – حكم إلكتروني.

---

* مدرس قانون المرافعات المدنية – كلية القانون – جامعة اوروك – بغداد – العراق.

Towards an Electronic Judicial System E-litigation between Theory and Practice (A Comparative Study)

Dr. Ragaey Abdelrahman Abdelkader Awad*

Abstract:

The study aims to develop a technical judicial system that allows litigants to take the case and initiate it through the internet through the court's website, from filing the case to sentencing without the physical presence of parties and witnesses.

The study concluded that the national legislation of the electronic litigation system can be kept up with the provisions of the electronic litigation system under the provisions of the law of pleadings, or the development of traditional litigation procedures to comply with electronic litigation, as the study proved that electronic litigation is the alternative means of traditional litigation, which we saw this year when the spread and spread of the coronavirus internationally, in addition to contributing to the speed of procedures and the reduction of expenses and protection of parties, witnesses, accused remanded in custody and others living in remote places or fearing for their safety From going to court, where they are allowed to appear remotely via videoconference, and send documents, memos, evidence and judicial announcements via e-mail.

In addition, the possibility of conducting deliberation and issuing the judgment via the Internet and the parties are notified by e-mail or placing the judgment on the court's website for viewing or printing it in paper, and can send the judgment to the court of appeal by e-mail with the file of the lawsuit.

The study recommended to take advantage of the experiences of countries that have taken electronic litigation such as the UAE, Saudi Arabia, Singapore and others, and enact a law regulating electronic litigation or amending the law of civil and commercial arguments in line with modern technology and equipping the courts electronically and introducing the electronic system in all government departments and law offices with the activation of the electronic government system and linking it with the ministries of state with an information network, each person should have an electronic address (e-mail) in the national id card next to his regular address and issue a law so that the state and its various agencies can address it The person on one of his addresses in addition to training staff in different courts and teaching electronic litigation in universities

Keywords: Electronic Litigation – Definition – Safeguards – Suit – Electronic Judgment.

---

* Lecturer of Civil Procedure Law, College of Law, Uruk University, Baghdad, Iraq.

المقدمـــة

يشهد العالم تطوراً تقنياً في مجال الاتصالات، نتيجة الثورة التكنولوجية، والتي أصبحت سمة هذا العصر، حيث يتم تبادل المعلومات دون حاجة إلى انتقال الافراد والتقائهم في مكان معين، وليس من المتصور أن تغزو ثورة المعلومات كل المجالات وتقف امام ابواب المحاكم، فقد انجبت الثورة المعلوماتية التقاضي عبر الإنترنت، ويعتبر التقاضي الإلكتروني أو التقاضي عبر الإنترنت من أهم ما أفرزته الثورة العلمية والتقنية في مجال العدالة، لما له من أثر على سرعة المعاملات وتبسيط الإجراءات القضائية ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، الامر الذي يؤدى إلى ازدهار الحياة الاقتصادية والذي ينعكس على تقدم المجتمعات، فإذا كان هناك تقدم تكنولوجي بدون تقدم اجتماعي، فستكون هناك زيادة تلقائية تقريبًا في البؤس البشري (مايكل هارينجتون، ١٩٢٨–١٩٨٩)[١]، ولما كان العدل هو محور حياة الانسان وسياج أمنه المنيع، فهو يفوق الحياة ذاتها، فاذا أتى العدل بعد الأوان كان والظلم سواء، فلا يكفي ان يصدر الحكم عادلاً بل يصدر في وقته المناسب[٢]، فالعدالة الناجزة هدف ينشده كل انسان يعيش على هذه الأرض، حيث أصبحت سرعة التقاضي عنواناً لكل مجتمع متحضر، ومؤشراً على مدى حرص الدولة على تعزيز استثماراتها والحفاظ على حقوق مواطنيها [٣]، وقد اكتسبت المعلومات أهمية كبيرة في جميع أنحاء دول العالم، وفي جميع مناحي الحياة حتى أصبحت عنصراً فعالاً لنهضة الأمم وتقدمها، خاصة في الحقبة الأخيرة من الزمن بل واصبحت المعيار الذي تقاس به تقدم الأمم وتحضرها، حيث تكون بمثابة العمود الفقري للمجتمعات الحديثة سواء في التواصل أو تبادل المعلومات أو التقاضي عبر الإنترنت، خاصة وقت انتشار وتفشى وباء معين كما حدث هذا العام مع فيرس كورونا (COVID-19)، فقد خطت البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية الإرهاصات الأولية

---

[1] Julia Hörnle Queen Mary University of London, Cross-border Internet Dispute Resolution, Cambridge University Press, 2009. pp 19-46, Available on: https://doi.org/10.1017/CBO9780511576102.003

[٢] د. ادم وهيب النداوي، المرافعات المدنية، بدون دار نشر ط ٢٠١٥، ص ٢٥.

[٣] د. فيصل غرايبة، القضاء الافتراضي للقضاء الإلكتروني، مقال منشور في جريدة الرأى الأردنية بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٥ متاح على الموقع التالي: Alrai.com/article/10504473

نحو إدخال الأنظمة الإلكترونية في الدعاوى القضائية، والأخذ بنظام السجلات الإلكترونية والاعتماد على الرسائل الإلكترونية في تقديم الطعون إليها بعد تفشي مرض الجمرة الخبيثة (الانتراكس) التي تم بسببها إغلاق مبنى المحكمة العليا في ٢٠٠١/١٠/٢١[٤]، لذلك تسعى الدول نحو تقاضي إلكتروني تتميز اجراءاته بالسرعة والدقة مقارنة بالتقاضي العادي، حيث يعتمد على الوسائط الإلكترونية في الاتصال عبر شبكة الإنترنت، ويتم تقديم الدعوى على النموذج المعد لذلك على موقع المحكمة الإلكتروني، ويتم تبادل المستندات والادلة والاعلانات القضائية من خلال البريد الإلكتروني، ناهيك عن حضور الأطراف والشهود عبر الفيديوكونفرانس، ويصدر الحكم إلكترونياً ويخطر به الأطراف، وينشر على موقع المحكمة للاطلاع عليه.

موضوع الدراسة وأهميته:

تكمن أهمية موضوع البحث في مزايا وأهمية التقاضي الإلكتروني على الساحة الدولية والوطنية خاصة بعد صدور قانون التوقيع الإلكتروني والاعتراف بحجية المحررات الإلكترونية، ناهيك عن أن الكتابات في هذا الموضوع ما زالت في طورها الأول ونادرة.

إشكالية البحث:

لا يوجد نص في قانون المرافعات ينص على جواز التقاضي الإلكتروني وان كان قانون التوقيع الإلكتروني قد اعترف بالتوقيع الإلكتروني والمحررات الإلكترونية وأصبغ عليها حجية في الإثبات وتتمثل إشكالية البحث في الاجابة على التساؤلات الآتية: -

١- هل يتطلب الأمر اصدار تشريع جديد خاص بالتقاضي الإلكتروني أم تعديل التشريعات القائمة؟

٢- ما هي الوسائل التكنولوجيا التي يتطلبها التقاضي الإلكتروني؟

٣- ما هو مفهوم التقاضي الإلكتروني؟ وما هي مزاياه وعيوبه؟ وما علاقة التقاضي الإلكتروني والفساد الإداري والمالي؟

٤- ما هي الضمانات التي تحقق الثقة في نظام التقاضي الإلكتروني؟

---

[٤] د. داديار حميد سليمان، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٥ وما بعدها.

٥- ما هو المقصود "بالمحكمة الإلكترونية"؟

٦- هل تختلف الدعوى العادية عن الدعوى الإلكترونية؟ وكيف ترفع الدعوى ويسدد رسومها إلكترونياً؟

٧- ماذا لو أن المدعي عليه غير معروف له بريد إلكتروني؟

٨- هل التقاضي الإلكتروني يراعى المبادئ الاساسية للتقاضي؟

٩- ما المقصود بسرية المداولة وكيف يصدر الحكم إلكترونياً؟

سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة من خلال الدراسة الآتية:

حصر نطاق البحث:

يتحدد نطاق البحث بحدود زمنية ومكانية، فيقتصر نطاق البحث على دراسة خصوصية التقاضي الإلكتروني ومتابعة ما تشهده الساحة الدولية والوطنية من تطورات تقنية في مجال المعلومات وأثرها على التقاضي حتى يومنا هذا، اضافة إلى بحث اجراءات التقاضي عبر الإنترنت وما يستجد منها في التشريعات الوطنية والمقارنة في كل من مصر والامارات وسنغافورة وامريكا وغيرهما.

منهج البحث:

يعتمد الباحث على المنهج التحليلي والمقارن والتطبيقي من خلال عرض النصوص القانونية والآراء الفقهية المتعلقة بالتقاضي الإلكتروني محل البحث، وتجارب الدول التي أخذت بنظام التقاضي الإلكتروني كالإمارات والسعودية وغيرهما من الدول الاجنبية مثل فرنسا وامريكا وسنغافورة ومقارنتها، بالإضافة إلى تعزيز النصوص التشريعية وآراء الفقهاء بالأحكام الصادرة عن محاكم الدول سالفة الذكر وصولاً نحو نظام قضائي إلكتروني.

خطة البحث:

لكي يتسنى لنا دراسة التقاضي الإلكتروني سوف نتناول موضوع البحث وفقاً للخطة الآتية:

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني

المطلب الأول: التعريف بالتقاضي الإلكتروني

الفرع الاول: تعريف التقاضي الإلكتروني ووسائله

الفرع الثاني: مزايا وعيوب التقاضي الإلكتروني

المطلب الثاني: الضمانات التي تحقق الثقة في نظام التقاضي الإلكتروني

الفرع الاول: الحماية التقنية للمعلومات والبيانات

الفرع الثاني: الحماية الجنائية

المبحث الثاني: الخصومة القضائية الإلكترونية

المطلب الأول: الدعوى الإلكترونية

الفرع الأول: إيداع الدعوى وقيدها على الموقع الإلكتروني للمحكمة

الفرع الثاني: إعلان الأوراق القضائية (التبليغات الإلكترونية)

المطلب الثاني: المرافعة الإلكترونية (سير الخصومة)

الفرع الأول: حضور وغياب الخصوم وتمثيلهم إلكترونياً

الفرع الثاني: نظام الجلسة ونظر الدعوى

المبحث الثالث: إجراءات إصدار الحكم القضائي عبر الإنترنت

المطلب الأول: إعداد الحكم واصداره عبر الإنترنت

المطلب الثاني: إخطار الأطراف بالحكم وحفظه على موقع المحكمة

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

مفهوم التقاضي الإلكتروني

سنتناول في هذا المبحث مفهوم التقاضي الإلكتروني، وذلك من خلال مطلبين، حيث نتناول التعريف بالتقاضي الإلكتروني في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني: الضمانات التي تحقق الثقة في نظام التقاضي الإلكتروني، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

التعريف بالتقاضي الإلكتروني

سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين نبين في الفرع الاول منه تعريف التقاضي الإلكتروني ووسائله، ونبحث في الفرع الثاني مزايا وعيوب التقاضي الإلكتروني.

الفرع الاول

تعريف التقاضي الإلكتروني ووسائله

أولاً- تعريف التقاضي الإلكتروني:

لم تعد العدالة بالصورة النمطية المعروفة بل تطورت بتطور المجتمع البشري وتطور الوسائل التكنولوجية فظهر التقاضي الإلكتروني[٥]، ومصطلح التقاضي الإلكتروني أو كما يسميه البعض التقاضي عن بعد أو التقاضي عبر الإنترنت أو عبر الخط مصطلح قانوني حديث النشأة، ويعد نتاج ما أبدعه الإنسان في فقه القانون في ظل التقنية المعلوماتية، لما له من مزايا عديدة.

وقد ظهر مصطلح التقاضي الإلكتروني حديثاً بعد ظهور التحكيم الإلكتروني وهو لا يختلف عن القاضي العادي، حيث يتفق معه في الموضوع والأطراف والدعوى، ويختلف من حيث الوسيلة الإلكترونية التي يتم بها التقاضي الإلكتروني حيث يتم عبر الإنترنت [٦].

وقد عرف جانب من الفقه التقاضي الإلكتروني بأنه عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص واصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض، وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علماً بما تم بشأن هذه المستندات[٧].

أما البعض الآخر فقد عرفه بأنه: "عبارة عن سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة ضمن نظام قضائي معلوماتي متكامل الاطراف والوسائل، يعتمد على الإنترنت في نظر الدعوى والفصل

---

[٥] المحامية علياء النجار، التقاضي الإلكتروني، مقالة موجودة على موقع منتديات نقابة المحامين في سورية
http://www.damascusbar.org/AlMuntada/showthread.php?p=23943

[٦] د. عصماني ليلى، التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر – كلية الحقوق والعوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكره، الجزائر – العدد ١٣، فبراير سنة ٢٠١٣م، ص ٢١٦.

[٧] د. خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية واجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨، صـ ١٢، وكذلك متاح على الموقع التالي:
http://kenanaonline.com/users/KhaledMamdouh/posts/79344

فيها، مع اخضاع هذه الوسائل والإجراءات التي تمت من خلالها للأصول المتبعة في الإثبات بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين"[٨].

مما سبق يتضح أن التعريف الأول اقتصر على تعريف التقاضي الإلكتروني ولم يشمل الإجراءات القضائية التي تتم عبر الإنترنت[٩]، أما التعريف الثاني ينطوي على حوسبة جميع اجراءات التقاضي لما فيه من تطبيق للمحكمة الإلكترونية بصورتها الافتراضية كاملة بدءاً من رفع الدعوى وقيدها وحتى صدور حكم فيها إلكترونياً، وتطبيقه ما زال قليل[١٠].

ولدينا أن التقاضي الإلكتروني أو التقاضي عبر الإنترنت كما يسميه البعض هو نظام قضائي تقني يتيح للمتقاضين إقامة الدعوى ومباشرتها عبر شبكة الإنترنت من خلال الموقع الإلكتروني للمحكمة بدءاً من رفع الدعوى وحتى صدور الحكم فيها دون الحضور المادي للأطراف والشهود، ويتم تبادل المستندات والأدلة عبر البريد الإلكتروني واستعمال وسائل الاتصال المرئية والسمعية الإلكترونية.

ومن أمثلة التقاضي الإلكتروني العدالة على عجلات في البرازيل حيث يتم الوصول السريع إلى اماكن الحوادث أو النزاعات وهو برنامج إلكتروني على الحاسب الآلي يتجول به القاضي للفصل في المنازعات والحوادث بعد معاينتها[١١]، كما أنشأت سنغافورة اول محكمة إلكترونية من خلال شبكة الإنترنت سنة ٢٠٠٠، وان كانت ذات طابع تحكيمي تختص بالفصل في نزاعات التجارة الإلكترونية وتتم إجراءات المحكمة مجاناً ، حيث يقدم المدعى بياناته في

---

[٨] القاضي/ محمد عصام الترساوى، تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٣ ص١٦، وكذلك القاضي/ محمد حازم الشرمة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة، عمان – الأردن، ٢٠١٠م، ص٥٧.

[٩] د. هادى حسين عبد على الكعبي، نصيف جاسم محمد الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية والسياسية العدد ١ السنة ٨، ٢٠١٦م، ص ٢٨٣.

[١٠] عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية، دار جامعة نايف للنشر، الرياض ٢٠١٧ ص ٣٩، وقد عرفه البعض بأنه يقصد به توفير نظام معلوماتي كامل مؤمن ومقنن تتصل بشبكة الانترنت يمكن من خلاله للمحكمة المختصة من قضاة بنظر الدعوى ولأطراف الدعوى والنيابة العامة اجراء تصرفات ذات أثر قانوني يمكن إثبات حجيته كوصول وتسجيل وإيداع الدعوى والاطلاع عليها من خلال أشخاص معروفين وتخول لهم باتخاذ هذه التصرفات، القاضي/ حاتم جعفر، دور التقاضي الإلكتروني في رسم وتطوير العدالة، ورقة عمل مقدمة الى المناخ القضائي لدعم الاستثمار، الاسكندرية، فبراير ٢٠١٥م، ص٢ .

[١١] القاضي / حاتم جعفر، المرجع السابق.

استمارة على موقع المحكمة على الإنترنت، ويحصل على رقم الدعوى فور تقديم الاستمارة وبعدها ترسل المحكمة إلى المدعى عليه اشعار خلال ثلاثة أيام من استلام الدعوى[١٢].

ثانياً- وسائل التقاضي الإلكتروني:

١- شبكة الإنترنت:

شهد القرن الماضي ثورة تكنولوجيا عارمة حطمت الحدود الجغرافية والسياسية للدول مما جعلت العالم قرية صغيرة، فضلاً عن ثورة المعلومات، والتي ظهرت في عالم الاتصال ونقل المعلومات، مما أتاح للأفراد والمؤسسات الولوج إلى بنوك وقواعد المعلومات على الصعيد المحلى والدولي[١٣].

تعد الإنترنت في الأساس وسيلة للاتصالات التي تسمح بتبادل البيانات بين أجهزة الكمبيوتر في جميع أنحاء العالم. تتكون الإنترنت من أجهزة، ومجموعة من البروتوكولات تسمى مجموعة بروتوكولات TCP-IP وتطبيقات برمجيات متنوعة مثل شبكة الويب العالمية، والبريد الإلكتروني، وأنظمة مشاركة الملفات من نظير إلى نظير، وبروتوكول نقل الملفات ومجموعات الأخبار[١٤].

ومصطلح الإنترنت Internet يتكون من لفظين International (دولي) و Network أي الشبكة الدولية الإلكترونية المتعددة الابعاد والخدمات[١٥]، وشبكة الإنترنت تقوم على مبدأ تعاوني مقتضاه " دعني أمر ادعك تمر "[١٦].

---

[١٢] وقد علق وزير العدل السنغافوري " هوينغ كي " على المحكمة الإلكترونية بقوله سواء رضينا بذلك أم لا فان الانترنت جعلت من عمل المحاكم اليوم عابراً للحدود وهذا ما سيجد رجال الاعمال والمال على اختيار الاسلوب الامثل للتعامل شبكياً في المستقبل، انظر مراد نبار، التقاضي عبر الوسائط الالكترونية في التشريع المغربي والمقارن، مجلة القانون والأعمال، جامعة الحسن الأول – المغرب، العدد ١٧ مارس ٢٠١٨ صـ ٧١ وما بعدها.

[١٣] القاضي / وليد العاكوم، مفهوم وظاهرة الاجرام المعلوماتي، بحث مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت، جامعة الامارات العربية، كلية الشريعة والقانون، الامارات المجلد الاول – الفترة من ١ – ٣ مايو ٢٠٠٠ – ط ٣ سنة ٢٠٠٤، ص ١١.

[14] Julia Hörnle Queen Mary University of London. Cross-border Internet Dispute Resolution Cambridge University Press, op. cit, pp 19-46.

[١٥] د. سليم عبد الله احمد، الحماية القانونية لمعلومات شبكة المعلومات (الإنترنت)، رسالة دكتوراه – كلية الحقوق – جامعة النهرين ٢٠٠١ ص ٣، القاضي / على انور، دلف البياتي، وسائل التقدم العلمي في سرعة حسم التطبيقات القضائية، دار السنهوري – بيروت ٢٠١٦، ص ٢٥.

[١٦] د. بلقاسم حامدي، ابرام العقد الإلكتروني، رسالة دكتوراه – كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر ٢٠١٥، ص٩.

وتعد شبكة الإنترنت وسيلة اتصال مفتوحة مهيأة لنقل جميع أنواع التراسل بالنصوص والصور والرسوم والصوت، بالإضافة إلى أنها تتميز بسرعتها وعالميتها وامكانية الوصول إليها من أي مكان وفي أي زمان[١٧]، فهي وسيلة يتم من خلالها التقاضي الإلكتروني موضوع بحثنا.

٢- المحكمة الإلكترونية:

يعد مصطلح المحكمة الإلكترونية من المصطلحات والمفاهيم الحديثة؛ حيث أنه لم يظهر إلا بعد ظهور مصطلح الحكومة الإلكترونية وهو مصطلح يختص بخدمات المحاكم فقط ولغرض تفعيل تقنية المعلومات بالشكل الافضل مما يساعد على جودة الخدمات وسرعة انجازها[١٨]، وتعد المحكمة الإلكترونية دعامة من دعائم التقاضي الإلكتروني والوسيلة التي تطبق من خلالها اجراءات التقاضي[١٩]، كما تعد أحد أعمدة التقاضي الإلكتروني حيث يرتبط مصطلح المحكمة الإلكترونية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التقاضي الإلكتروني[٢٠]، وفي هذا الاتجاه تم دراسة فكرة إمكانية عقد محاكمة عبر الوسائل التقنية في أي وقت وأي مكان

وتتمثل فكرة المحكمة الإلكترونية في أنه يناوب قاض وبشكل يومي، لمتابعة القضايا البسيطة التي تحدث كل ليلة سواء من بيته أو من مكتبه، كالمخالفات والحوادث المرورية، وتناول المشروبات الكحولية، وما إلى ذلك من جرائم يحكم في أغلبها بالغرامة[٢١].

---

[١٧] د. هادى حسين عبد على الكعبي، نصيف جاسم محمد الكرعاوي، المرجع السابق صـ ٢٩١.

[١٨] محمد محمد الألفي، ورقة عمل بعنوان " المحكمة الالكترونية بين الواقع والمأمول " مقدمة إلى مؤتمر الحكومة الالكترونية السادس، الادارة العامة الجديدة والحومة الالكترونية دبي – الإمارات، الفترة من ٩-١٢ ديسمبر ٢٠٠٧م، ص٩.

[١٩] د. حسينة شرون، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة – الجزائر ص١٢ الزيارة في ٢٠٢٠/١/٦ متاح على:
http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/10504

[٢٠] د. صفاء أوتاني، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الاول ٢٠١٢م، ص١٧٠.

[٢١] وبعد ضبط المتهم من قبل الشرطة ونقله الى القسم يتم حجزه في الزنزانة إلى اليوم التالي لعرضه على وكيل النيابة، وقد يضطر للمبيت عدة ايام، ويحكم على المتهم في آخر المطاف بالغرامة.
وفي إطار فكرة "القضاء الالكتروني" بعد ضبط المتهم يتم الاتصال بالقاضي وهو في بيته عبر كاميرا، لمشاهدة المتهم، وبحضور أحد وكلاء النيابة العامة الذين يناوبون بشكل يومي في اقسام الشرطة، ويتم إرسال أوراق القضية اليه في منزله أو مكتبه بالبريد الإلكتروني للاطلاع عليها، ليصدر حكمه على المتهم، وينفذ الحكم فوراً، بعد ان يرسله القاضي الى مركز الشرطة بالبريد الالكتروني أيضاً، يراجع محمد محمد الألفي، ورقة عمل بعنوان " المحكمة

وقد عرفها البعض بانها المحكمة التي تقوم بجميع الأعمال الموكلة إليها قانونا باستخدام الحاسب الإلكتروني الذي يحتوي على البرامج الخاصة بتطبيق إجراءات التقاضي والموصول بشبكة الاتصالات الدولية (الإنترنت) لاختصار الوقت والجهد واصدار الحكم بأبسط وأسرع الطرق دون الحضور المادي إلى المحكمة[٢٢].

كما عرفها البعض الآخر بأنها حيز تقنى معلوماتي ثنائي الوجود (شبكة الرابط الدولية + مبنى المحكمة) يعكس الظهور المكاني الإلكتروني لأجهزة ووحدات قضائية وإدارية على الشبكة، تعمل هذه الاجهزة على استقبال الطلبات القضائية وصحائف الدعاوى وتجهيز برامج الملفات الإلكترونية، وتوفير معلومات المستجدات عن الدعاوى وقرارات الأحكام بما يمثل تواصلا بين المحامين والمواطنين، كما تمكن المحكمة المتقاضين ووكلائهم من المرافعة وتحضير الشهود وتقديم البيانات والاتصال المباشر مع العاملين بالمحكمة في أي وقت ومن أي مكان، كما توفر آليات جديدة ومتطورة لمتابعة الدعاوى والاطلاع على الجلسات، وحضورها، وكذلك قرارات الأحكام يمكن الاطلاع عليها بيسر وسهولة والحصول على المعلومات بسرعة وشفافية[٢٣].

كما عرفها البعض بأنها: موقع يتم فيه الفصل في الدعاوى والمسائل القانونية عن طريق قضاة مؤهلين يتمتعون ببنية تحتية تسمح بتشغيل بعض الجوانب الادارية والاجرائية لوظائف المحكمة بشكل أفضل كتقديم الأدلة والإيداع الإلكتروني في المحكمة وتلقى الشهادة عن بعد، بهدف تقليل الاعتماد على الورق وزيادة كفاءة المحكمة والإسراع في الوصول إلى المعلومات

الإلكترونية بين الواقع والمأمول "، المرجع السابق، ص١٥ وما بعدها.

[٢٢] د. هادى حسين عبد على الكعبي، نصيف جاسم محمد الكرعاوي، المرجع السابق، ص٣٠٠.

[٢٣] د. حسينة شرون، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، المرجع السابق، ص١٢

ومن أمثلة المحكمة الإلكترونية المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي[٢٤]، والمحكمة الإلكترونية في سنغافورة[٢٥].

ولدينا ان المحكمة الإلكترونية هي حيز تقني معلوماتي داخل مبنى المحكمة يتيح للمتقاضين تقديم دعواهم وتسجيلها وتقديم المستندات والادلة بالبريد الإلكتروني على الموقع الإلكتروني للمحكمة عبر شبكة الإنترنت، وحضور الجلسات والمرافعة وحضور الشهود والتحقيق عبر الفيديوكونفرانس، كما يتيح للقضاة اجراء التحقيق وسماع الشهود ولو من محافظات بعيدة واصدار الأحكام إلكترونياً دون الحضور المادي للأطراف والمحامين والشهود في أي وقت ومن أي مكان، وذلك بواسطة قضاة مؤهلين قانونيا وتقنيا، ويرى البعض أن المحاكم الإلكترونية تنقسم إلى قسمين رئيسيين الأول تحول المحكمة إلى محكمة افتراضية كاملة تتخذ الإنترنت وسيلة رئيسية بدءاً من تقديم الدعاوى وانتهاءً بإصدار الحكم، وهذا هو نظام التقاضي الإلكتروني بصورة كلية، ويكون ذلك في المحاكم المتخصصة في حالات الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية ومثال ذلك المحكمة الإلكترونية لولاية ميتشيغن الامريكية، اما النوع الثاني تحويل الإجراءات الورقية إلى اجراءات إلكترونية عبر الإنترنت (الدعوى الإلكترونية فقط) (نظام التقاضي الإلكتروني جزئياً) لان كل محكمة ليست قادرة على التحول الكلى إلى محكمة إلكترونية[٢٦].

---

[٢٤] القاضي الدكتور/ جمال عبد الله، محاضرة عن المحكمة الإلكترونية، المؤتمر الدولي الثالث التحول الرقمي والمعرفة القانونية مركز المعلوماتية القانونية، الجامعة اللبنانية، بيروت ٨-٩ /٢٠١٨/١١ تمت الزيارة ٢٠١٩/١٢/٢٠ على الموقع التالي:
https://www.linkedin.com/pulse/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9- jamal-abdallah

[٢٥] فقد افتُتحت سنغافورة عام٢٠٠٠ أول محكمة من نوعها في العالم على الإنترنت متخصصة في تسوية الخلافات المتعلقة بالتجارة والأعمال الإلكترونية على شبكة العنكبوت الدولية (الإنترنت)، وهو أمر فرضته طبيعة التجارة الإلكترونية والتباعد الجغرافي بين التجار والشركات. محمد محمد الألفي، ورقة عمل بعنوان " المحكمة الالكترونية بين الواقع والمأمول " مقدمة إلى مؤتمر الحكومة الالكترونية السادس، الادارة العامة الجديدة والحومة الالكترونية دبي – الإمارات، الفترة من ٩-١٢ ديسمبر ٢٠٠٧م، ص ٢٠ وما بعدها.

[٢٦] يحيى مفرح الزهراني، المحاكم الالكترونية، مقال بجريدة العرب الاقتصادية الدولية ٢٠١٠/١/١٠ تمت الزيارة في ٢٠١٩/١٢/١٢ متاح على الموقع التالي:
http://www.aleqt.com/2010/01/10/article_330394.html

الفرع الثاني

مزايا وعيوب التقاضي الإلكتروني

للتقاضي عن بعد مزايا عديدة تكاد تكون هي السبب في الالتجاء إليه، ولكن يتبادر سؤال إلى الذهن هو ما الهدف من التقاضي الإلكتروني؟

تكمن الاجابة عن هذا التساؤل من خلال البحث في مزايا التقاضي الإلكتروني والتي سوف نبينها بعد، أضف إلى ذلك أن الهدف من مشروع المحاكم الإلكترونية تبديل الاضابير والملفات الورقية (ملفات الدعوى) إلى ملفات الدعوى الإلكترونية، مما يترتب عليه رفع الكفاءة وتخفيض التكاليف وتقليل مساحات التخزين (أرشيف المحاكم) والتي تسمى (غرف الحفظ) ناهيك عن تلف الملفات وفقدها، فمن خلال التقاضي الإلكتروني يتم حفظها داخل الحاسب الألى [٢٧].

أولاً– مزايا التقاضي الإلكتروني:

١–سرعة اجراءات التقاضي وحسم النزاع:

من أهم المبادئ التي ترتكز عليها العدالة مبدأ السرعة في حل النزاع وعدم جواز التأخير فيه دون مسوغ مشروع لان العدالة البطيئة نوع من الظلم[٢٨]، وأهم ما يميز التقاضي عبر الإنترنت السرعة في الإجراءات وحسم النزاع، حيث تتم إجراءات التقاضي عبر الخط، فيكون تقديم الأوراق والمستندات والمذكرات المكتوبة بالبريد الإلكتروني دون الذهاب إلى مقر المحكمة ودون حضور الاطراف بل تتم المشاركة في الجلسات وتبادل المستندات عبر الإنترنت والمؤتمرات عن بعد عبر الفيديوكونفرانس عكس القضاء العادي الذي يعيبه الروتين المعوق وبطء إجراءات التقاضي[٢٩]، يتيح التقاضي الإلكتروني للشهود والخبراء وغيرهم من

---

[٢٧] د. عصمت عبد المجيد بكر، دور التقنيات العلمية في تطور العقد، دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠١٥م، ص٥١٤.

[٢٨] د. رجائي عبد الرحمن عبد القادر، الاجراءات المتبعة في التحكيم عبر الوسائط الالكترونية، دار الجامعة الجديدة، اسكندرية سنة ٢٠١٨، ص ٣٠.

[٢٩] د. آلاء يعقوب النعيمي، الإطار القانوني لاتفاق التحكيم الإلكتروني، المؤتمر الدولي السادس عشر للتحكيم، كلية القانون – جامعة الإمارات، ص ٩٧٠ وما بعدها.

أصحاب المصلحة الذين يعيشون في أماكن نائية أو يخشون على سلامتهم من الذهاب إلى المحكمة الحضور عن بُعد[٣٠].

٢-توفير الوقت والجهد للقاضي والمتقاضي:

يترتب على سرعة اجراءات التقاضي وحسم النزاع توفير الوقت والجهد حيث تعمل المحكمة الإلكترونية على زيادة عدد الدعاوى التي تنظرها في اليوم الواحد، اذ يستخدم البريد الإلكتروني في تبادل المستندات مما يوفر وقت وجهد القاضي والمتقاضي، ناهيك عن أن استخدام التقنية الحديثة في التقاضي يساعد القضاة في البحث عن النصوص القانونية والاجتهادات القضائية والاطلاع على ما هو جديد والارتقاء بأداء القضاة[٣١]، مما يوفر الوقت ويؤدى إلى سرعة حسم المنازعات ويخفف العبء على المحاكم وييسر عمل القضاة[٣٢].

يستطيع المتقاضي أو وكيله المحامي من مكتبه الدخول على موقع المحكمة ومتابعة القضية وارسال المذكرات والمستندات بالبريد الإلكتروني دون حاجة إلى الحضور إلى المحكمة، مما يؤدى إلى توفير الوقت والجهد ويقلل الازدحام واكتظاظ المحاكم والجلسات[٣٣]، ناهيك عن تخفيف الاحتقانات بين الخصوم، وخاصة في القضايا الاسرية والجنائية وبالتالي عدم اطالة امد التقاضي ومنع الأعذار المقدمة من الخصوم لتأجيل الدعوى والتسويف والمماطلة[٣٤]، حيث يلجأ بعض الخصوم إلى المحامين للتحايل على القانون، وإطالة امد النزاع[٣٥] .

---

(30) Michael G. Planty., ،Camille Gourdet, Amanda R. Witwe, Lynn Langton, Duren Banks Dulani Woods, Brian A. Jackson, Court Appearances in Criminal Proceedings Through Telepresence, available on :
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR3222.html

[٣١] د. صفاء أوتاني، المرجع السابق، ص١٨١.

[٣٢] د. احمد عوض هندي، التقاضي الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، اسكندرية سنة ٢٠١٤م، ص ١٦.

[٣٣] د. عصماني ليلى، المرجع السابق، ص ٢١٨.

[٣٤] د. ناصر بن زيد ين ناصر بن داوود. حوسبة التقاضى – المحكمة الإلكترونية – مقالة موجودة على موقع مركز الدراسات القضائية.

[٣٥] د. احمد عوض هندي، التقاضي الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، اسكندرية، عام ٢٠١٤م، ص٩.

ويمكن أن يسهم الوجود الافتراضي في تخفيض التكاليف، من خلال الحد من ضرورة انتقال المتهم بين السجن والمحكمة، مما يتيح تعزيز استغلال الشهود والخبراء للوقت بفاعلية أو تقليص زيارات المحامين إلى السجون للتحدث مع موكليهم[٣٦].

فقد أصبح مواكبة القاضي لتكنولوجيا العصر الرقمي ضرورة حتمية، فدخول التكنولوجيا في المؤسسات القضائية أمراً يستلزم قاضيا واعيا ملما بعلوم العصر وأدواته، فيمكنه الاطلاع على القوانين وتعديلاتها وأحكام المحاكم والمبادئ القانونية التي اصدرتها من خلال المواقع الرسمية لتلك المؤسسات حتى تكون المصادر موثوقاً فيها، مما يوفر الوقت والجهد للقاضي[٣٧]، واحترام قيمة الوقت من أهم ما يميز القاضي الإلكتروني وضمانة من ضمانات التقاضي[٣٨]، حيث تتم الإجراءات عبر الإنترنت مما يتيح متابعة الجلسات والاطلاع على القضايا والأحكام بسرعة ودقة دون الحضور الشخصي للأطراف إلى المحكمة مما يحد من المترددين على المحاكم فيوفر الوقت والجهد بالإضافة إلى الشفافية وإتاحة العدالة للجميع[٣٩].

ومن الجدير بالذكر أن التقاضي الإلكتروني يسهل تدقيق الدعوى عبر الاتصال بملف الدعوى إلكترونياً، ويتيح لإدارات التفتيش القضائي ومحاكم الاستئناف والنقض من الدخول إلى ملف الدعوى عند الضرورة دون تكلفة، وعناء ودون تأخير ولا مخاطبات بريدية، ولا تأخير في الرد المطلوب[٤٠]، كما يمكن لمحكمة أول درجة ارسال ملف الدعوى إلكترونياً إلى محكمة الاستئناف بدل تأجيل الدعوى المتكرر في الاستئناف لضم مفردات الدعوى من محكمة اول درجة فهذا يوفر وقتا وجهدا، كذلك يسهل الاطلاع على ملف الدعوى عن بعد ويقضى على الروتين المعوق لموظفي المحاكم ويوفر الوقت والجهد والشفافية والنزاهة من اجل الوصول إلى عدالة ناجزة[٤١].

---

[٣٦] برايان إيه. جاكسون، نظام قضائي مستعد للتطورات المستقبلية، متاح على http://www.rand.org/jie/justice-policy/projects/priority-criminal-justice-needs.html

[٣٧] د. سحر عبد الستار إمام، بحث منشور بعنوان "انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء"، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية مجلة الكترونية، العدد ١٠ يناير ٢٠١٨م، ص٥٩.

[٣٨] د. طلعت دويدار، ضمانات التقاضي في خصومة التحكيم، دار الجامعة الجديدة اسكندرية سنة ٢٠٠٩م، ص٢٥.

[٣٩] مراد بنار، المرجع السابق، ص ٤١.

[٤٠] د. صفاء أوتاني، المرجع السابق، ص ١٨٢، د. ناصر بن زيد ين ناصر بن داوود، المرجع السابق.

[٤١] عبدالناصر عبد الله ابو سمهدانة، نحو قضاء إداري إلكتروني، بحث منشور في مجلة جامعة الأزهر، غزة، عدد

٣-تبادل المستندات بالبريد الإلكتروني عبر الإنترنت:

من مميزات التقاضي الإلكتروني ارسال المستندات والعرائض عبر الإنترنت وتبادل الوثائق إلكترونياً بين الخصوم أو بين محاميهم[٤٢]، حيث يتم حفظها على موقع المحكمة مما يسهل الرجوع إليها والاطلاع عليها بيسر وسهولة وبسرعة أكبر مما كان عليه الحال في غرف الحفظ التقليدية، والتالي يمكن استعمال هذه الغرف في اغراض اخرى[٤٣].

ويعد البريد الإلكتروني بوابة اتصالات سريعة وفعالة في جميع أنحاء العالم فهو مهم الآن للعديد من الدوائر الحكومية والمحاكم لتخزين المواد والمراسلات، وهو أحد التطبيقات الأكثر شعبية على الإنترنت، حيث يسمح للمستخدمين بإرسال الرسائل التي تم إنشاؤها على الكمبيوتر إلى أي كمبيوتر آخر على الإنترنت في غضون ثوان، كما يمكن إرفاق ملفات البيانات مثل الصور الفوتوغرافية ومقاطع الصوت، برسالة بريد إلكتروني[٤٤].

٤-السرية التامة للمعلومات والبيانات:

توفر حوسبة التقاضي السرية التامة في تداول ملفات الدعوى القضائية والمحافظة على المعلومات والأسرار التي يخشى أطراف الدعوى إفشاءها على العامة [٤٥]، هذا بالإضافة إلى أن استخدام الوسائل التقنية في التقاضي يجعل من الصعب الوصول إلى المعلومات والبيانات الخاصة به من غير المعنيين، بحيث لا يمكن الغير معرفة فحوى تلك المعلومات إلا المرسل أو مما كلف بإرسالها[٤٦].

خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المحكمّ، العدد ١٩ سنة ٢٠١٧، ص ٣٣١.

[٤٢] عمر لطيف كريم العبيدي، التقاضي الإلكتروني وآلية التطبيق، بحث منشور في مجلة كلية القانون جامعة تكريت – العراق، السنة (١) المجلد (١) العدد(٢) الجزء (١) سنة ٢٠١٧ ص ٥١٤ وما بعدها.

[٤٣] د. هادى حسين عبد على الكعبي، نصيف جاسم محمد القرعاوي، المرجع السابق، ص ٢٨٥.

[44] Alan Davidson, Social Media and Electronic Commerce Law, University of Queensland Cambridge University Press, 2015 pp. 126-140, Available on: https://doi.org/10.1017/CBO9781316182796.011

[٤٥] عبد العزيز سعد الغانم، المرجع السابق، ص ٥.

[٤٦] القاضي/ على انور دلف البياتي، المرجع السابق، ص ٢٧.

٥-القضاء على الفساد المالي والإداري بالمحاكم:

تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني يقضى على كل ابواب الفساد والرشوة داخل المنظومة القضائية حيث يقيد المتقاضي دعواه عبر الموقع الإلكتروني للمحكمة دون تعامل مع الموظف مباشرة ويتابع المدعى الدعوى القضائية من أي مكان داخل الدولة وفي أي وقت، فيحصل على خدماته دون احتكاك مع مقدم الخدمة الأمر الذي لا يقضى فقط على الفساد والرشوة بل على بطء إجراءات التقاضي والذي يكلف الدولة الكثير من المليارات[٤٧]، ناهيك عن سداد الرسوم إلكترونياً يمنع المواطن من التعامل مع الموظف ودفع مبالغ مالية (رشاوى) لاستخراج نسخ من الأوراق أو صور من الأحكام أو محاضر الجلسات وغيرها من الفساد الذي تفشى بين موظفي المحاكم[٤٨].

وعلى الرغم من مزايا التقاضي الإلكتروني؛ إلا أنه يجب على وزارة العدل قبل تفعيل التقاضي الإلكتروني تطوير العناصر البشرية داخل المنظومة القضائية من خلال تدريب جميع اعضاء الهيئات القضائية، وجميع العاملين بهذه الهيئات، والجهاز المعاون لها؛ كمصلحة الخبراء والطب الشرعي، وذلك على منظومة التقاضي الإلكتروني[٤٩].

فالتقاضي الإلكتروني يعمل على تعزيز مبدأ الشفافية وتقليل ظاهرة الفساد الإداري في النظام القضائي وخاصة بعد تفشى هذه الظاهرة في المحاكم بين الموظفين ناهيك عن الوساطة والمحسوبية، حيث أن قمع الفساد في المنظومة القضائية له دور فعال في التأثير على تدعيم نزاهة القضاء ككل.

---

[٤٧] المستشار/ فتحي المصري، التقاضي الإلكتروني يقضى على أبواب الفساد حوار مع جريدة الوطن الإلكترونية، ١٤ مايو ٢٠١٥م، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠٢٠/١/٢ على الموقع التالي:
https://www.elwatannews.com/news/details/729552

[٤٨] شيماء البدوي، التحول الرقمي يزحف الى القضاء، مقال بالجريدة الاقتصادية الأولى في مصر (البورصة) في ٩ /٢٠١٩/٩ متاح على: https://alborsaanews.com/2019/09/09/1242440

[٤٩] المستشار/ فتحي المصري، المرجع السابق.

ثانياً –عيوب التقاضي الإلكتروني:

١–عدم ضمان سرية التقاضي

لان الإجراءات تتم عبر شبكة الإنترنت مما يشكل تهديدا لسريتها، ناهيك عن دخول المخربين والقراصنة على موقع المحكمة اللذين يحاولون اختراق المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت[٥٠]، ولدينا انه يمكن تلافي هذا العيب بإصدار قوانين وطنية وتشريعات دولية لملاحقة هؤلاء المخربين والقراصنة، وأن تقتصر كلمة السر للدخول على موقع المحكمة على هيئة المحكمة وأطراف النزاع وممثليهم فقط، بالإضافة إلى استخدام الجدران النارية وتشفير البيانات.

٢–التفاوت التكنولوجي (الفجوة الرقمية) [٥١]:

يوجد أطراف لا يمكنهم الوصول إلى شبكة الإنترنت خاصة في الأماكن النائية مما يؤثر على حق المواجهة والاستماع بين الاطراف وبالتالي على نزاهة الأدلة[٥٢]، ناهيك عن الأمية المعلوماتية بين الأفراد[٥٣]، وتعد الفجوة الرقمية The digital divide ظاهرة فريدة بين من لديهم الإمكانيات لاستخدام الحاسب الآلي ومن هم أقل حظاً من هذه الناحية خاصة في الدول النامية[٥٤]، ولكن في ظل التكنولوجيا المتطورة التي جعلت العالم قرية صغيرة وأذابت الفوارق بين الحدود، ودخول الإنترنت في كل مكان يمكن تلافي ذلك العيب.

٤–عدم مواكبة التشريعات الوطنية لنظام التقاضي عن بعد:

أن نظام التقاضي عن بعد حديث النشأة وبالتالي فإن عدم إدراج التشريعات الوطنية نظام التقاضي الإلكتروني يطرح إشكالية حقيقية حول مدي صحة إجراءات التقاضي عبر الإنترنت وفقا لقانون المرافعات المدنية والتجارية ويمكن تلاقي هذا لعيب بتدخل المشرع لإقرار قواعد جديدة تنسجم مع خصوصية التقاضي عبر الإنترنت.

---

[٥٠] د. هادي حسين عبدعلي الكعبي، نصيف جاسم الكرعادي، المرجع السابق، ص٣٠٦.

[٥١] طلال أبوغزالة، الجمعية الدولية للملكية الفكرية INTA، الاجتماع السنوي الخامس والعشرون بعد المائة الاثنين ٥ مايو ٢٠٠٣ للام المتحدة وأهمية العلامات التجارية للقوة الرقمية أمستردام.

[٥٢] د. رجائي عبدالرحمن عبدالقادر، الاجراءات المتبعة في التحكيم عبر الوسائط الإلكترونية، المرجع السابق، ص٣٦.

[٥٣] د. هادي حسين عبد علي الكعبي، نصيف جاسم الكرعادي، المرجع السابق، ص٣٠٦.

[٥٤] د. رجائي عبدالرحمن عبدالقادر، المرجع السابق ص ٣٦.

المطلب الثاني

الضمانات التي تحقق الثقة في نظام التقاضي الإلكتروني

يتم تداول البيانات والمعلومات عبر شبكة الإنترنت مما يعرضها إلى خطورة، الامر الذي أدى إلى وضع ضمانات لحماية هذه البيانات – والمعلومات على نحو يضمن سريتها وعدم العبث بها، وهذه الضمانات تتمثل في الحماية التقنية والجنائية للمعلومات والتي تحقق الثقة في نظام التقاضي الإلكتروني، حيث تعد هذه الضمانات السياج الامني للتقاضي الإلكتروني، بالإضافة إلى تحقيق الثقة في منظومة التقاضي الإلكتروني، وتشجيع أطراف الدعوى على اللجوء إلى هذا النوع من التقاضي وسوف نتناول تلك الضمانات في فرعين كالتالي:

الفرع الأول: الحماية التقنية للمعلومات والبيانات.

الفرع الثاني: الحماية الجنائية للمعلومات.

الفرع الأول

الحماية التقنية للمعلومات والبيانات

١-تشفير البيانات المتبادلة عبر الإنترنت:

يعد التشفير أقدم العلوم التقنية وقد استخدمه الإنسان مند القدم في الأغراض العسكرية ويعد أحد الوسائل المناسبة لتحقيق تامين المعاملات الإلكترونية[٥٥]، وقد تعددت تعريفات التشفير إلا أن كلها تدور حول معني واحد حو حماية المعلومات باستخدام التقنيات العلمية الحديثة من الغير حيث يعمل التشفير على الحيلولة دون اختراقها[٥٦]، وهو تدبير اختزازي يقصد به ضمان عدم تسرب البيانات والمعلومات المخزنة إلكترونياً[٥٧].

وقد عرف التشفير في اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الإلكتروني المصري بأنة منظومة تقنية حسابية تستخدم مفاتيح خاصة لمعالجة البيانات والمعلومات المقروءة إلكترونياً عن طريق مفاتيح فك الشفرة[٥٨]، ويتم التشفير من خلال نوعين من المفاتيح[٥٩].

---

[٥٥] مراد بنار، المرجع السابق، ص١٧.

[٥٦] د. تامر محمد سليمان الدمياطي، إثبات التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت، ٢٠٠٩م، ص٤٣١.

[٥٧] عبدالعزيز سعد القائم، المرجع السابق، ص٤٧.

[٥٨] د. رجائي عبدالرحمن عبدالقادر، المرجع السابق، ص١٠٤ وما بعدها.

[٥٩] الفقرة التاسعة من المادة الاولى من اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠١٤م.

١- التشفير المتماثل نظام المفتاح الخاص ويعمل على تحويل الرسائل إلى رموز وإشارات غير مفهومة.

٢- التشفير الا متماثل نظام المفتاح العام ويشترط فيه مفتاحين أحدهما المفتاح العام والآخر المفتاح الخاص وهما مفتاح للتشفير وآخر لفك التشفير.

٢-استخدام الجدران النارية Firewall

وهو برنامج إلكتروني يقوم بإرسال رسالة تحذيرية عند اختراق القراصنة للموقع الإلكتروني[٦٠]، وتعد الجدران النارية إحدى وسائل الامن المعلوماتي، وهي برنامج يشتغل كبوابة للتحكم بنقاط الدخول ما بين الشبكة والمستخدمين، ويستخدم في البنوك والمؤسسات الأمنية[٦١].

ثانياً- الحماية الجنائية للبيانات والمعلومات المخزنة إلكترونياً:

يقصد بها تجريم أي صورة من صور التعدي على بيانات المحكمة الإلكترونية ومعلوماتها وأموالها متى كان ذلك يشكل جريمة في ذاته[٦٢]، ومن صور التعدي التلاعب في بيانات شبكة المحكمة الإلكترونية وتدمير المعلومات أو إتلافها[٦٣].

ولمواجهة الإجرام السيبراني لا بد من صدور تشريعات لمعاقبة مجرمي شبكة الإنترنت، وقد أصدرت الحكومة المصرية قانون مكافحة جريمها تقنية المعلومات (الجرائم الإلكترونية)، والذي ينص في بعض بنودة علي المعاقبة عي جريمة الاعتداء على سلامة البيانات والمعلومات والنظم المعلوماتية، وجريمة الاعتداء علي البريد الإلكتروني والمواقع والحسابات الخاصة [٦٤]، كما ان المشرع الفرنسي جرم أي تقنيات يستخدمها المجرم المعلوماتي في سرقة المعلومات أو الأموال عبر شبكة الإنترنت[٦٥]، والجريمة المعلوماتية لها مسميات عديدة حيث

---

[٦٠] تامر عبدالجبار عبدالعباسي السعيدي، التنظيم القانوني للمزاد الإلكتروني، دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر ٢٠١٨م، ص٢٥٤ وما بعدها، هامش١.

[٦١] مراد بنار، المرجع السابق، ص١٧٨.

[٦٢] د. صفاء اوتاني، المرجع السابق، ص ١٧٨.

[٦٣] المرجع السابق، ص١٧٩.

[٦٤] القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٣٢ مكرر (٢) ١٤ أغسطس لسنة ٢٠١٨م.

[٦٥] د. خالد محمد مصطفي، المعلوماتية والمسؤولية الجزائية، بحث مقدم في مؤتمر كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس، حول الجوانب القانونية للمعلوماتية في الفترة من ١٣-١٤ مارس ٢٠١ ، ص٦.

توصف بجرائم الحاسب الآلي أو جرائم الإنترنت، جرائم تقنية المعلومات جرائم الهاكرز، (Cyber –Ctrime)[٦٦].

ويرى الباحث انه يجب صدور تشريعات دولية أو على الأقل يكون هناك تعاون دولي بشأن جرائم الإنترنت، لتجريم كل ما من شانه هز ثقة الجمهور بالتعاملات التي تتم في العالم الرقمي؛ لأن الجريمة المعلوماتية لا تقف عند الحدود الإقليمية لدولة معينة، بل إنها متعدية الحدود [٦٧] .

المبحث الثاني

الخصومة القضائية الإلكترونية

لقد شهد العالم تطوراً مذهلاً في تكنولوجيا المعلومات، وليس بغريب أن نجد في عالم اليوم المحامي الإلكتروني (المستشار القانوني عبر الإنترنت) وكذلك التحكيم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني فلا عجب أن تكلمنا عن التقاضي الإلكتروني والدعوى الإلكترونية أو المحاكم المعلوماتية Lescyber – Tribunqux.

وتتم إجراءات التقاضي والتي تبدأ من رفع الدعوى وتنتهي بإصدار حكم إلكترونياً عبر شبكة الإنترنت، بطريقة سمعية وبصرية كالتحكيم الإلكتروني، وتتم المرافعة والتحقيق وتبادل المستندات والاطلاع عليها وإصدار الحكم والمداولة عبر الإنترنت[٦٨]، حيث يسمح للمحامي بتسجيل الدعوى على الموقع الإلكتروني للمحكمة عبر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، ويتم إيداع العريضة أو لائحة الدعوى مرفقاً بها المستندات والطلبات، وكذلك دفع الرسوم واجراء التبليغات، وتبادل المستندات والمذكرات بالوسائل الإلكترونية.

---

[٦٦] المرجع السابق، ص ٢١.

[٦٧] د. عادل حماد عثمان، ضبط الادلة في مجال الجريمة المعلوماتية، بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، العدد ٥٣١-٥٣٢، اكتوبر ٢٠١٨، ص ١٣٤.

[٦٨] د. احمد عوض هندي. التقاضي الإلكتروني. دار الجامعة الجديدة، اسكندرية عام ٢٠١٤م، ص٧٣.

وللمحكمة سماع الشهود من تلقاء نفسها أو بناء على طلب يقدمه أحد الخصوم بالبريد الإلكتروني إلى المحكمة ويكون سماع الشهود من تلقاء نفسها او بناء على طلب تقديم أحد الخصوم بالبريد الإلكتروني أمام المحكمة، حيث يكون سماع الشهود عبر الفيديوكونفرنس أياً كان وجود الشاهد او الخصم توفير للوقت والجهد للقاضي والمتقاضي دون الاستعانة بالأوراق والحضور الشخصي وعليه نقسم هذا المطلب إلى فرعين كالتالي:

المطلب الأول: الدعوى الإلكترونية.

المطلب الثاني: المرافعة الإلكترونية (سير الخصومة الإلكترونية).

المطلب الاول

الدعوى الإلكترونية

تمر الدعوى الإلكترونية بإجراءات قضائية أمام المحكمة الإلكترونية، وذلك قبل سير الخصومة وبداية المرافعة الإلكترونية، فقد أتاحت الوسائل الحديثة بإمارة أبو ظبي في إدارة الدعوى الإلكترونية، حيث يتم قيد الدعوى ودفع الرسوم والإعلانات القضائية بالبريد الإلكتروني[٦٩]، وسنحاول في هذا المبحث التعرض لتلك الإجراءات من خلال تقسيمه إلى مطلبين نتناول بالأول أيداع الدعوى وقيدها على الموقع الإلكتروني للمحكمة، وسنبحث في الفرع الثاني منه إعلان الأوراق القضائية (التبليغات الإلكترونية) وذلك على النحو الآتي:

الفرع الاول

إيداع الدعوى وقيدها على الموقع الإلكتروني للمحكمة

أولاً- الدخول إلى الموقع الإلكتروني للمحكمة:

يتم تنظيم موقع إلكتروني لكل محكمة على شبكة الإنترنت يعد عنوان إلكتروني للمحكمة[٧٠]، وهذا الموقع يقابل قلم كتاب المحكمة أو السكرتارية في القضاء العادي، ويكون

---

[٦٩] د. أحمد عوض هندي، التقاضي الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، اسكندرية عام ٢٠١٤م، ص٦٦.

[٧٠] د. هادي حسين عبدعلي الكعب، تصنيف جاسم الكرعادي، المرجع السابق ص٣٠٣.

الهدف منه تسهيل إجراءات التقاضي حتى يتمكن الأطراف من تقديم طلباتهم ومستنداتهم طوال ال ٢٤ ساعة عبر شبكة الإنترنت في أي وقت ومن أي مكان[٧١].

ويخول الموقع للمتقاضين أو وكلائهم الدخول والبحث عن المعلومات، وما تم من الإجراءات في الدعوى، كذلك يتيح لهم الاتصال مع العاملين بالمحكمة من خلال البريد الإلكتروني والفيديوكونفرنس، وكذلك متابعه الإجراءات ومباشرة الدعوى دون الحضور المادي[٧٢]، ويحفظ على الموقع ملف الدعوى وجميع المذكرات والمستندات المتعلقة بها وكل الإجراءات وأدلة الإثبات والإعلانات حتى يمكن الرجوع إليها من قبل المتاقضين والمراجعين بيسر وسهولة.

ومن الجدير بالذكر يجب أن يعامل جميع الاطراف بطريقة متساوية فيما يتعلق بكيفية الدخول إلى الموقع الإلكتروني للمحكمة احتراماً لمبدأ المواجهة وحماية لحقوق الدفاع[٧٣].

ثانياً- توكيل محامي إلكترونياً (المحامي الإلكتروني):

للمدعي توكيل محامي إلكترونياً للدفاع عنه من خلال تقديم بياناته ورقم القيد في نقابة المحامين، ويتم التأكد من هويته من خلال الربط الإلكتروني مع الحكومة الإلكترونية والشهر العقاري والأحوال المدنية ونقابة المحامين، حيث يصدر للمحامي وكالة بالخصومة سند الوكالة بشكل سند إلكتروني، بحيث يتم إرفاقه بالمستندات، ويسمح له بالدخول إلى موقع المحكمة[٧٤]، ويمكن تسديد الرسوم بواسطة وسائل الدفع الإلكتروني مثل البطاقات المصرفية والتحويلات الإلكترونية وللمحامي التوقيع علي عريضة الدعوى من خلال التوقيع الإلكتروني ويرسل العريضة والوكالة مع المستندات بالبريد الإلكتروني لموقع المحكمة، وكذلك يرسل بريده الإلكتروني ورقم هاتفة عبر الوسائط الإلكترونية[٧٥]، والمحامي الإلكتروني في كندا منذ اكثر من عشر سنوات حيث يوجد ربط بين قصر عدالة مونتريال بكندا وكثير من مكاتب المحامين

---

[٧١] د. رجائي عبدالرحمن عبدالقادر، المرجع السابق، ص٢٧٥ وما بعدها.

[٧٢] د. هادي حسين عبدعلي الكعب، تصنيف جاسم الكرعادي المرجع السابق

[٧٣] د. رجائي عبدالرحمن عبدالقادر، المرجع السابق، ص٢٧٦

[٧٤] محمد الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية ٢٠١٣ ص٨٦ وما بعدها.

[٧٥] عبد العزيز سعد الغانم، المرجع السابق ص٩٠.

بهذه المدينة حيث تسمح للمحامي بالقيام بجل الإجراءات من مكتبه عبر شبكة الاكسترانت (Extranet) خاصة تتبع الملفات[٧٦] .

ثالثاً- إيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب وسداد رسومها وتسجيلها:

١-بيانات صحيفة الدعوى الإلكترونية:

ولما كانت المادة (٦٣) مرافعات تنص على أنه: "ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء علي طلب المدعي بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة مالم ينص القانون علي غير ذلك ويجب ان تشمل صحيفة الدعوى علي البيانات الآتية ....."[٧٧]، ولما كانت الغاية من كتابة صحيفة الدعوى الحفظ وامكانية الرجوع إليها فان الكتابة شكل جرت المحاكم علي استخدامه لذلك فان الكتابة الإلكترونية تؤدي ذات الغرض ولا تتعارض مع قانون المرافعات[٧٨]، وخاصة بعد ان اقرت التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية حجية المحررات الإلكترونية[٧٩]، واعطتها حجية المحررات التقليدية وذلك لمواكبة ثورة التكنولوجيا[٨٠].

هذا بالإضافة إلى ان نص المادة (٦٣) مرافعات مصري لم يحدد طريقة إيداع الصحيفة، فترك الباب مفتوحاً؛ حيث يمكن أيدعها قلم الكتاب الإلكتروني على الموقع الإلكتروني للمحكمة.

٢-تقديم صحيفة الدعوى:

تقدم صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب ويقصد به قلم الكتاب الإلكتروني الموجود على الموقع الإلكتروني للمحكمة وهو مجموعة من الموظفين الحقوقيين مما لديهم خبرة بالمحاكم وتقنيات الحاسب الآلي وممارسة العمل الاجرائي القضائي، وتكون مهمتهم تلقي الدعاوي وتسجيلها وتحصيل رسومها من خلال وسائل الدفع الإلكتروني، واستلام مستندات الدعوى

---

[٧٦] محمد محمد الالفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول، ورشة عمل مقدمة الي مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس الادارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية، دبي الامارات ١-١٢ ديسمبر ٢٠٠٧.

[٧٧] المادة (٦٣) من قانون المرافعات المصري.

[٧٨] عمر لطيف كريم العبيدي المرجع السابق، ص٥٢٠.

[٧٩] د. علاء حسين مطلق، المستند الإلكتروني، دار النهضة العربية ٢٠١١ ص٢٤٦.

[٨٠] د. محمود عبد الرحمن محمد، مدي حجية الوسائل الإلكترونية في اثبات المعاملات المدنية والتجارية والادارية في القانون الكويتي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة ٦ مارس ٢٠١٨ ص١٤٨.

وأدلة الإثبات وحفظها وتجهيز الجلسات وتبليغ الأطراف بمواعيد انعقادها، ومتابعة الدعاوي والتأكد من هوية الأطراف والمراجعين للموقع الإلكتروني[٨١].

وتقدم صحيفة الدعوى بطريقتين الاولي ملء النموذج المعد لذلك على الموقع، حيث يظهر على الشاشة بيانات معينة باسم المدعي والمدعي عليه والبريد الإلكتروني لكل منهما وارقام الهواتف والطلبات ويعطي للمدعي رقما سريا لمتابعه اجراءات الدعوى[٨٢]، على ان يتم ارسال الأوراق والمستندات الأدلة بالبريد الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت وطوال ال ٢٤ ساعة، أما الطريقة الثانية فتكتب صحيفة الدعوى ويتم التوقيع عليها باستخدام التوقيع الإلكتروني وإيداع مستنداتها ومذكراتها بالبريد الإلكتروني على موقع المحكمة.

وفي الولايات المتحدة الامريكية يتم رفع الدعوى إلكترونياً عبر موقع إلكتروني لشركة خاصة يقع مركزها الرئيسي في مدينة سانتا بربرا بولاية كاليفورنيا وقد بدأت تشغيل الموقع في أيلول ١٩٩٩[٨٣].

٣-سداد رسوم الدعوى وتسجيلها إلكترونياً:

يكون سداد الرسوم من خلال آليات دفع إلكترونية مسلم بها في قوانين المعاملات الإلكترونية مثل البطاقات البنكية والنقود الإلكترونية والمحفظة الإلكترونية[٨٤]، وقد اقرت التشريعات الوطنية والدولية وسائل الدفع الإلكتروني واعتبرته مبرأ للذمة[٨٥]، كما صدر قرار وزير المالية المصري رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ والذي أجاز تحصيل الإيرادات الحكومية عن طريق النظم الآلية الحديثة (التحصيل الإلكتروني عن طريق بطاقات السداد الإلكترونية المحلية والدولية – التحويلات

---

[٨١] د. هادي حسين عبد علي الكعبي ، نصيف جاسم محمد الكرعادي، المرجع السابق ، ص ٣٠٣.

[٨٢] القاضي الدكتور/ جمال جمال عبدالله، التحول الرقمي والمعرفة القانونية سبق الإشارة إليه.

[٨٣] د. امير فرج يوسف، المحاكم الإلكترونية المعلوماتية والتقاضي الإلكتروني، المكتب العربي الحديث، اسكندرية ٢٠١٣، ص٣٢، كذلك يراجع تارة سعيد الدباغ، إجراءات الدعوى المدنية الإلكترونية، بحث منشور بمجلة قه لاى زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية اربيل العراق المجلد٤ الدد٢ربيع ٢٠١٩م، ص ١٠١.

[٨٤] حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة عمان ٢٠١٠ ص٦٦.

[٨٥] د. رجائي عبدالرحمن عبدالقادر، المرجع السابق، ص٢٩٣.

البنكية – ماكينات الصرافة الإلية، ونقاط البيع الإلكترونية، والهواتف النقالة، وشبكة المعلومات)[٨٦].

وتعد عملية الدفع الإلكتروني للرسوم هي الوسيلة المناسبة والتي تتماشي مع التقاضي الإلكتروني، ناهيك عن المميزات التي تميزه عن الدفع التقليدي، حيث تجنب الاطراف السرقة والانتقال إلى المحكمة[٨٧]، وكذلك ما توفره من امان، فهي تعد من أبرز ما انتجته الثورة التكنولوجيا.

ويري البعض اعداد برنامج يظهر نتيجة الدعوى والرسوم مجرد مراجعه الدعوى ومرفقاتها، وإذا استوفى الرسوم من قبل المتقاضي يظهر ما يدل على السداد وقيمة الرسوم وكيفية الدفع وفي حالة عدم السداد تظهر رسالة بذلك[٨٨]، حيث يكون مزود بألية الرفض الأوتوماتيك التلقائي لأي عريضة إذا قدمت في غير المدة المحددة أو يوجد بها نقص في البيانات[٨٩].

بعد سداد الرسوم يقوم قلم الكتاب الإلكتروني بمراجعه العريضة ومرفقاتها وللتأكد من هوية الأطراف من خلال الربط الإلكتروني مع الحكومة الإلكترونية يتم قيدها (لتسجيلها) برقم مسلسل وإرسال رسالة الإلكترونية (اشعار) للمدعي على بريده الإلكتروني يفيد بمراجعه الدعوى وسداد الرسوم وقيدها واعطاء رقم الدعوى حيث تعد الدعوى قائمة ويتم احتساب المواعيد القانونية[٩٠].

---

[٨٦] المصرية –العدد ٢٠ تابع (أ) – السنة ١٨٢هـ الأحد ٢٨ المحرم سنة ١٤٣٠هـ، الموافق ٢٥ يناير سنة ٢٠٠٩م متاح على بوابة مصر للقانون والقضاء تمت الزيارة ٢٠٢٠/٣/١٨
http://www.laweg.net/Default.aspx?action=ViewActivePages&ItemID=8798&Type=6

[٨٧] قارة سليمان محمد الحلول القانونية لمشكلة تنازع القوانين في كل التعاقد الإلكتروني محلة الندوة للدراسات القانونية، الجزائر، العدد ٣ سنة ٢٠١٥م، ص ١٢١.

[٨٨] أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، دراسة قانونية، بحث منشور في مجلة جامعة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية الاصدار ٢١ لسنة ٢٠١٤م، ص١١٠.

[٨٩] د. عصمت عبد المجيد بكر، المرجع السابق، ص ٥٣٢، د. حازم محمد الشرعة، المرجع السابق، ص٧٦ وما بعدها

[٩٠] عمر لطيف لطيف العبيدي، المرجع السابق ص٥٢٢.

رابعاً- إخطار المدعي عليه بقيد الدعوى عن طريق قلم الكتاب:

طبقاً للمادة (٦٥) من قانون المرافعات المصري فإن قلم الكتاب يرسل إلى المدعي عليه خلال ثلاثة أيام كتاب موصي عليه بعلم الوصول مرفقاً به صورة من صحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة أو الاقرار باشتمال الصحيفة على شرح كامل لها ويخطره فيه بقيد الدعوى واسم المدعي وطلباته والجلسة ويدعوه للاطلاع على ملف الدعوى وتقديم مستنداته ومذكرة بدفاعه[٩١].

ومن الجدير بالذكر أن ما يقوم به قلم الكتاب من اخطار المدعي عليه لا يعد اعلانا للمدعي عليه بالدعوة ولا يغنى عن الاعلان أو ما يقوم مقامة[٩٢].

أما في الدعوة الإلكترونية فلا تختلف عن الدعوى التقليدية إلا في وسيلة الإخطار وهي الرسالة الإلكترونية، حيث يقوم قلم الكاتب الإلكتروني بإرسال رسالة إلكترونية إلى المدعي عليه بمجرد قيد الدعوى مرفقا بها الأوراق الواردة في المادة (٦٥) مرافعات حتى يستعد للدعوي ويبدي دفاعه ودفوعه، وتكون الرسالة للمدعي عليه بالبريد الإلكتروني أو رسالة عبر الهاتف مع تزويده بالبيانات الازمة ورقم كودي لتمكينه من متابعة اجراءات الدعوى وتقديم دفاعه ومستنداته[٩٣].

الفرع الثاني

إعلان الأوراق القضائية (التبليغات الإلكترونية)

ويقصد بالتبليغ أو الاعلان الإلكتروني استخدام الوسائط الإلكترونية المستخرجة من التقنيات العلمية الحديثة في إعلان الشخصي المراد إبلاغه بالأوراق القضائية وبما يتخذ ضده من إجراءات خلال وقت قصير لا يتجاوز ثواني معدودة[٩٤]، ويكون الإعلان بالبريد الإلكتروني E-mail وهو اختصار لمصطلح Electromic Mail لإرسال واستقبال الرسائل ونقل الملفات إلى أي شخص له عنوان بريد إلكتروني

---

[٩١] المادة (٦٥) من قانون المرافعات لمستند بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩.

[٩٢] د. احمد عوض هندي، قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة اسكندرية سنة ٢٠١٧، ص٣١٩.

[٩٣] القاض الدكتور/ جمال عبدالله، المحكمة الإلكترونية، المؤتمر الدولي الثالث، التحول الرقمي والمعرفة القانونية، سبق الإشارة إليه.

[٩٤] د. عصمت عبد المجيد بكر، المرجع السابق، ص٥٢٤.

وبصورة سريعة جدا[٩٥]، ويعد الاعلان بالبريد الإلكتروني خط مفتوح علي كل أنحاء العالم يستطيع الفرد من خلاله إرسال واستقبال ما يريد من كتابة أو صوت أو صورة[٩٦].

وفي مصر أقر المشرع الإعلان عبر الوسائل الإلكترونية فأخذت قوانين عديدة بالبريد الإلكتروني تمهيدا للاتجاه نحو تقاضى إلكتروني من ذلك المادة السابعة من قانون التحكيم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤حيث أخذ ضمنياً بإرسال الرسالة بالبريد الإلكتروني، وقانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٥، والمادة (٥٨) من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩[٩٧]، كما نص المشرع المصري علي الإعلان الإلكتروني في المسائل الضريبية في قانون الضريبة العامة على الدخل الصادر برقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وفقاً لآخر تعديل في ٢٠١٧ في المادة (١١٦) منه على أن: "يكون للإعلان المرسل بكتاب موصي عليه مصحوباً بعلم الوصول أو بأي وسيلة إلكترونية لها الحجية في الإثبات وفقاً لقانون التوقيع الإلكتروني الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ يصدر بتحديدها قرار من الوزير ذات الأثر المترتب على الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية بما في ذلك إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز"[٩٨].

وقد أجاز المشرع الإماراتي الإعلان بالطريق الإلكتروني اختصاراً للوقت، ومساهمة في إدارة العدالة إلكترونياً وللقضاء على الشكوى من تأخر الإعلانات والأخطاء والبشرية المصاحبة لقيدها[٩٩]، أما العراق فقد طبقت محكمة الكاظمية في بغداد البريد الإلكتروني لمتابعة قضايا

---

[٩٥] د. خالد السيد محمد عبد المجيد، عقد العمل الإلكتروني مركز الدراسات العربية للنشر، مصر، ٢٠١٨ ص٤٢.

[٩٦] د. احمد عوض هندي، قانون المرافعات المدنية والتجارية، المرجع السابق ص٣٨٤.

[٩٧] د. احمد عوض هندي. التقاضي الإلكتروني. دار الجامعة الجديدة، اسكندرية عام ٢٠١٤، ص٦٩ وما بعدها.

وقد نصت المادة (٥٨) من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ على أن: "يكون إعذار المدين أو اخطاره في المواد التجارية بإنذار رسمي أو بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول، ويجوز في أحوال الاستعجال أن يكون الإعذار أو الاخطار ببرقية أو تلكس أو فاكس أو غير ذلك من وسائل الاتصال السريعة".

كذلك نصت المادة ١٦ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إصدار قانون بإنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بتاريخ ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٨ على أنه: "يعلن أطراف الدعوى المقامة إلكترونياً الخصوم بصحيفتها وطلباتها العارضة والإدخال على العنوان الإلكتروني المختار، فإذا تعذر ذلك اتبع الطريق المعتاد للإعلان بقانون المرافعات المدنية والتجارية ...".

[٩٨] الجريدة الرسمية – العدد ٢٣ (تابع) في ٩ /٦/ ٢٠٠٥ متاح على موقع بوابة مصر للقانون والقضاء.

[٩٩] د. احمد خليل، ورقة عمل بعنوان الإعلان القضائي بالطريقة الإلكترونية، مقدمة الي المؤتمر الدولي الخامس والعشرين كلية القانون جامعه الامارات الفترة ١٣ و١٤ نوفمبر ٢٠١٧.

المواطنين واستخدمت محاكم الاستئناف في العاصمة بغداد الإنترنت في مجال إدارة القضاء في عام ٢٠٠٨[١٠٠].

وقد بدأت وزارة العدل السعودية في استعمال الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية، حيث تعد التبليغ عبر الوسائل الإلكترونية تبليغًا صحيحًا، ومنتجاً لآثاره النظامية، سواء على الرسائل النصية إلى الهاتف المحمول أو على البريد الإلكتروني الخاص بالمدعى عليه، وهذه خطوة مهمة جداً في تسهيل التقاضي، حيث إن كثيراً من الدعاوى تتعطل بسبب عدم إمكانية تبليغ المدعى عليه بالدعوى، أو عدم إمكانية تبليغه لاستلام الأحكام الصادرة بحقه، مما يعيق سير العدالة، لذلك يجب على أصحاب القضايا الحرص على تدوين أرقام الجوالات الصحيحة، أو عنوان البريد الإلكتروني لخصومهم، حتى يتسنى تبليغهم[١٠١].

بينما المشرع الفرنسي اعتمد على إعلان الأوراق القضائية بالبريد الإلكتروني كأوراق المرافعات والمستندات والإخطارات والمحاضر وجميع اوراق المحضرين ولو كانت غير قضائية[١٠٢]، وتم تعديل المادة (٧٤٨ / ١) عام ٢٠٠٥ بالمرسوم ١٦٧٨ والنافذ يناير ٢٠٠٩ والذي نص على جواز الإعلان بالبريد الإلكتروني في بعض الأعمال الإجرائية يشرط موافقة المرسل إليه باستخدام هذه الوسيلة وأن تتضمن المراسلات الإشارة إلى تاريخ وساعه إرسالها واستلامها وتوقيع المرسل[١٠٣].

وقد أخذ المشرع الفرنسي بالإيداع الإلكتروني للأوراق القضائية عندما عدل قانون المرافعات حيث نص في المادة (٩٣٠-١) من المرسوم رقم ٦٣٤ لسنة ٢٠١٢ الصادر في ٢٠١٢/٥/٣ "تودع كافة الأوراق القضائية أمام محكمة الاستئناف عبر إلكترونياً، وإلا قضي

---

[١٠٠] صرح بذلك باسم مجلس القضاء الأعلى القاض/ عبد الستار البرقدار على موقع وكالة الانباء براثا في ٢٠٠٨/٤/١٥ تحت عنوان البريد الإلكتروني يدخل الي محكمة الكاظمية من اوسع ابوابها متاح على الموقع التالي:
http://burathanews.com/arabic/news/39718
وانظر كذلك د. صفاء اوتاني، المرجع السابع، ص ١٩٣.

[١٠١] علاء عدنان يماني، تبليغ المتقاضين عبر الرسائل النصية والبريد الإلكتروني، مقال بصحيفة المدينة، يومية تصدر عن مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، يوم السبت ٠٣ / ٠٢ / ٢٠١٨، متاح على:
https://www.al-madina.com/article/559646

[١٠٢] د. احمد عوض هندي، قانون المرافعات المدنية والتجارية، المرجع السابق، ص٣٨٥.

[١٠٣] عبدالناصر عبدالله ابو سمهدانه، المرجع السابق، ص٣٥٦.

بعدم قبول الاستئناف، وإذا تعذر لسبب أجنبي أيداع الأوراق بالطريق الإلكتروني، ففي هذه الحالة يتم إثبات ذلك بموجب سند كتابي ويسلم لقلم الكتاب"[١٠٤].

ومن مميزات البريد الإلكتروني أن المرسل إليه لا يمكنه أن ينفي العلم بالاستلام كما في البريد العادي، لأن البريد الإلكتروني الموصي عليه يتم من خلال طرف ثالث يكون محل ثقة ويحتفظ بالمعلومات عن الأفراد من ساعة وتاريخ الاستلام[١٠٥] .

ولما كان الغرض من اعلان الخصم او تبليغه بصحيفة الدعوى هو العلم، فيجوز التبليغ بالبريد الإلكتروني ويكون تقرير الارسال والاستقبال قرينة قانونية علي اعلان المدعي عليه بعريضة الدعوى[١٠٦]، ويعلن المدعي عليه علي بريده الإلكتروني، وذلك من خلال ارسال قلم الكتاب الإلكتروني رسالة علي البريد الإلكتروني للمدعي عليه الذي ذكره المدعى في عريضة الدعوى ، ويكون هدف الرسالة اشعار المدعى عليه برقم الدعوى وتاريخ ومكان انعقاد الجلسات، بالإضافة إلى رقم كودي موحد يمكن من خلاله الاطلاع علي الدعوى عن بعد وتبادل المذكرات ومتابعة الجلسات وصدور الأحكام[١٠٧].

ولكن هناك سؤال يتبادر إلى الذهن ماذا لو ان المدعي عليه غير معروف له بريد إلكتروني؟

اذا استحال معرفة التواصل إلكترونياً مع المدعى عليه لتحديد محل إقامته أو عمله أو بريده الإلكتروني أو رقم هاتفه المحمول[١٠٨]، ففي هذه الحالة يعلن المدعى عليه من قبل المحكمة الإلكترونية من خلال الاستعلام عن محل إقامته وبريد الإلكتروني ورقم هاتفه في قواعد البيانات

---

[١٠٤] د. هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، القضاء الإداري المصري والتكنولوجيا الحديثة، مقال نشر في مجلـــة جيل الأبحاث القانونية المعمقة العدد ١٧ سبتمبر سنة ٢٠١٧، ص ٤٩، متاح على:
http://journals.jilrc.com/legal-depth-research/
تمت الزيارة ٢٠٢٠/٣/١٨:

[١٠٥] ابتسام مبارك المهيري، تيسير إجراءات التقاضي من خلال التنظيم القانوني لطرق الاعلان القضائي، أطروحة ماجستير كلية القانون جامعة الامارات، ٢٠١٨ ص٥١ ، متاح على:
https://scholarworks.uaeu.ac.ae/private_law_theses/8/

[١٠٦] عمر لطيف العبيدي، المرجع السابق ص٥٢٣.

[١٠٧] د. الترساوى، المرجع السابق، ص٨٩ وما بعدها.

[١٠٨] القاضي الدكتور/ جمال عبد الله، محاضرة عن المحكمة الإلكترونية، المؤتمر الدولي الثالث التحول الرقمي والمعرفة القانونية، المرجع السابق.

التابعة للمواقع الرسمية للحكومة الإلكترونية[١٠٩]، وفي حالة عدم وجود بيانات يعلن المدعي عليه علي البريد الإلكتروني لقسم الشرطة التابع له حيث يقوم الأخير بإعلان المدعي عليه بواسطة مأمور القسم، ويتم الرد علي المحكمة الإلكترونية بالبريد الإلكتروني من قبل قسم الشرطة[١١٠].

ويري البعض أنه على الجهات الحكومية كافة اتخاذ بريد إلكتروني لها يكون عنواناً يعطي لكل المراجعين والمترددين عليها، وان ينص في القانون على إلزام هذه الجهات بذلك[١١١]، حيث يعد البريد الإلكتروني Electronic Mail أداة اتصال مهمة في إدارة الأعمال الحكومية، وتستخدم الهيئات الحكومية بشكل متزايد نظم البريد الإلكتروني في نشر وتوزيع المذكرات ومسودات الأعمال، وإذاعة التوجيهات وإرسال الوثائق الرسمية والمراسلات الخارجية وفي دعم كافة العمليات الحكومية[١١٢].

ويري الباحث أنه يجب على الأحوال المدنية إنشاء بريد إلكتروني لكل مواطن في بطاقة الرقم القومي، وأن يتم الربط الإلكتروني بين المحاكم وجميع المصالح والهيئات الحكومية والخاصة بالدولة.

المطلب الثاني
المرافعة القضائية الإلكترونية

سير الخصومة الإلكترونية:

لا يوجد ما يمنع من عقد الجلسات بطريقة إلكترونية لا سيما بعد التطور الهائل في عالم الاتصالات[١١٣]، حيث تؤمن البوابة الإلكترونية للمحكمة المرافعة الإلكترونية من حيث إمكانية

---

[١٠٩] عبدالعزيز سعد غانم، المرجع السابق، ص٩٣.

[١١٠] عمر لطيف العبيدي، المرجع السابق، ص٥٢٣.

[١١١] د. عصمت عبد المجيد بكر، المرجع السابق، ص٥٢٤.

[١١٢] د. أيمن يحيى بسيونى حجية رسائل البريد الإلكتروني من وجهة النظر الأرشيفية، دراسة تحليلية، بحث منشور بمجلة CYBRARIANS JOURNAL ، مجلة دورية الكترونية فصلية محكمة متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات، العدد ٥٥، سبتمبر ٢٠١٩ يراجع الموقع التالى:
http://www.journal.cybrarians.org/
تمت الزيارة ٢٠٢٠/٣/١٨.

[١١٣] د. محمد حسن محمد على، التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الإلكترونية، الرسالة السابقة، ص ٤٢٤،٤٢٥.

إمكانية التواصل عن بعد (الحضور الافتراضي)، الذي يتم توثيقه بالصوت والصورة، بين الخصوم ووكلائهم وقضاة المحكمة ليتمكن هؤلاء من مباشرة الإجراءات توصلاً إلى مرحلة النطق بالحكم، وفي حال تخلف الخصم عن التواصل، يمكن تطبيق قواعد المحاكمة المتعلقة بغياب الخصوم وشطب القضايا عن الجدول ووقف الدعوى وانقطاعها[١١٤]، مع احترام ضمانات صحة التقاضي.

وبناء على ما سبق نقسم هذا المطلب إلى فرعين سنبحث في الفرع الاول حضور وغياب الخصوم وتمثيلهم إلكترونياً وفي الفرع الثاني سنعرض لنظام الجلسة وسماع الدعوى وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول

حضور وغياب الخصوم وتمثيلهم إلكترونياً

١-عقد الجلسات عبر المؤتمر المرئي (الفيديو كونفرانس):

أكد قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري علي حضور الخصوم بأنفسهم أو من يوكلونه من المحامين[١١٥]، حتي يمكن للخصم ابداء دفاعه ودفوعه؛ لأن حق الدفاع من اهم سمات القانون الإجرائي[١١٦]، ولم يحدد القانون شكل الحضور، لذلك لا يمنع من حضور الخصوم والمحامين الجلسات إلكترونياً، أي من خلال الفيديوكونفرنس[١١٧].

وبعد إتمام إجراءات إعلان الخصوم وتحديد أول جلسة يحضر الخصوم أو من يمثلهم المرافعة الإلكترونية ليقدموا دفوعهم ودفاعهم ومستنداتهم ، حيث تعقد جلسات المرافعة الشفوية والمناقشات عبر شبكة الإنترنت من خلال الفيديو كونفرانس بطريقة سمعية وبصرية على الموقع الإلكتروني للمحكمة ويتم تبادل الدفوع والمناقشات حول النزاع القائم بين الأطراف

---

[١١٤] القاضي الدكتور / جمال عبد الله، محاضرة عن المحكمة الإلكترونية، المؤتمر الدولي الثالث التحول الرقمي والمعرفة القانونية المرجع السابق.

[١١٥] المادة (٧٢) مرافعات مصر، المادة ٥١ مرافعات عراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩.

[١١٦] د. احمد عوض هندي، قانون المرافعات المدنية والتجارية، المرجع السابق، ص٧٣.

[١١٧] عمر لطفي العبيدي، المرجع السابق، ص٥٢٤.

بشكل متزامن عبر الوسائط الإلكترونية ودون الحضور المادي للأطراف في مكان واحد[١١٨]، ومن ثم يتم إدارة الجلسات إلكترونياً عن طريق المؤتمرات، حيث يمكن عقد جلسات عبر الاجتماعات المرئية (Video conference) ويتم نقل الصوت والصورة بطريقة فورية ومتزامنة[١١٩].

وما يؤكد ذلك ما نصت عليه التشريعات الدولية والوطنية على عقد الجلسات عبر الوسائط الإلكترونية، حيث نصت المادة (٤/٢٤) من قواعد غرفة التجارة الدولية بباريس ICC النافذة عام ٢٠١٢ من عقد جلسات القضّية عن طريق الاجتماع بالأشخاص أو عن طريق المؤتمر المرئي (فيديو كونفرنس)، أو عن طريق الهاتف أو وسائل الاتصال المماثلة.

وفي سنغافورة منذ عام ٢٠٠٠ أصبح حضور أطراف الدعوى جلسات دعواهم عبر تقنية الفيديو كونفرنس التي تسمح لهم بحضور نظر المحكمة للقضية عبر شاشات رقمية، ودون الحاجة إلى الذهاب لمقر المحكمة، حيث تقدم معظم الدعاوى المدنية في سنغافورة عبر الإنترنت إلزامياً[١٢٠].

ويكون حضور الأطراف افتراضياً من خلال شبكة الإنترنت وليس حضوراً شخصياً، ومن ثم يمكن إجراء المرافعة والتقاضي عبر الخط ويتم تقديم المستندات والمذكرات بالبريد الإلكتروني للمحكمة دون حضور[١٢١]، حيث يكون حضور الاطراف أو من يمثلهم من خلال المؤتمرات المرئية بطريقة فورية ومتزامنة كالفيديوكونفرانس دون الحضور المادي لهم حتى ولو كانوا من محافظات مختلفة ومترامية الأطراف، والمحكمة تتأكد من هوية الاطراف والمحامين من خلال

---

[١١٨] د. محمد امين الرومي، النظام القانوني للتحكيم الالكتروني، المرجع السابق، صـ١٢٥.

[١١٩] توماس شولتز، تسوية المنازعات عبر الإنترنت، نظرة عامة وقضايا مختارة، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مرجع سابق، متاح على:
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=898821&rec=1&srcabs=2325422&alg=1&pos=7

[120] Fabien GÉLINASii: Interopérabilité et normalisation des systèmes de cyberjustice, Lex Electronica, vol.10 n°3, Hiver/Winter, p3, 2006 Disponible sur:
https://www.lex-electronica.org/files/sites/103/10-3_gelinas.pdf

[١٢١] د. عصمت عبد المجيد بكر، المرجع السابق، ص ٥١٥ – ص٥١٦.

الربط الإلكتروني مع الحكومة الإلكترونية أو مخاطبة الشهر العقاري والاحوال المدنية ونقابة المحامين إلكترونياً[١٢٢].

وفي حالة تعذر حضور المدعي عليه يقدم عذراً عبر البريد الإلكتروني أو بوابة المحكمة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت حتى يتمكن القاضي من تأجيل الدعوى، وللمحكمة سلطة تقديرية فلها إبلاغ المدعي عليه بعدم قبول عذرة وتكليفه بالحضور أو الحكم في الدعوى غيابيا في حالة عدم حضوره، وذلك منعا من المماطلة والتسويف وتأجيل الدعوى بلا مبرر قانوني [١٢٣]، كذلك للمحكمة تطبيق قواعد الحضور والغياب المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية وأحكام شطب الدعوى ووقف الخصومة وانقطاعها[١٢٤].

ويستطيع المحامين من مكاتبهم حضور الجلسات عبر تقنية الاتصال المرئي والسمعي وإبداء طلباتهم ومذاكراتهم دون الانتقال إلى قاعة المحكمة[١٢٥]، مما يوفر الوقت سواء كان المحامي من أصحاب المكاتب أو نائب عن الدولة، وما يؤكد ذلك ما اعلنته دائرة القضاء في أبوظبي حيث أطلقت مبادرة حضور محامي قضايا الحكومة الجلسات عن بعد باستخدام تقنيات الاتصال السمعي والبصري[١٢٦].

٢- الفيديوكونفرانس Video Conference :

هي تقنية سمعية بصرية تتم باستعمال البث المباشر صوت وصورة من المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها من أجل سماع شاهد أو حضور الخصوم أو وكلائهم أو الخبراء دون الحضور المادي إلى المحكمة[١٢٧].

ويعد الفيديو كونفرانس إحدى وسائل الاتصال المرئية الحديثة التي تتم من خلال الإنترنت حيث يتم نقل الصوت والصورة لمجموعه من الأشخاص في مكان إلى مجموعه أخري في أي

---

[١٢٢] عمر لطيف العبيدي، المرجع السابق ص٥٢٤.

[١٢٣] عبدالعزيز سعد غانم، المرجع السابق ص ٩٨ وما بعدها.

[١٢٤] القاضي الدكتور/ جمال عبد الله، محاضرة عن المحكمة الالكترونية، المؤتمر الدولي الثالث التحول الرقمي والمعرفة القانونية المرجع السابق.

[١٢٥] حازم الشرعة، المرجع السابق، ص ٧٣٠.

[١٢٦] مقال جريدة لاتحاد الامارتية العدد ١٩ يونيو ٢٠١٩ الزيادة ٢٠١٩/١٢/١٠.

[١٢٧] ذباح اسماعيل، تقنية المحادثات المرئية عن بعد في قطاع العدالة بالجزائر، متاح على:
http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/10499

مكان في العالم، وتستخدم هذه التقنية في الجامعات في مناقشة الأبحاث والمحاضرات عن بعد وهو ما يسمي بالتعليم الإلكتروني بالإضافة إلى أنها تتيح إمكانية الحوار المرئي عن بعد مع أشخاص يصعب تجميعهم في وقت واحد(١٢٨).

ومؤتمرات الفيديو Video conference هي اتصال سمعي ومرئي في الوقت نفسه بين أطراف في مواقع مختلفة، ويمكن من خلال تلك المواقع استخدام الشبكة في التحاور معاً أو مع الموقع الرئيسي من خلال إمكانيات أجهزة الكمبيوتر السمعية والمرئية وكاميرات الفيديو الرقمية الرائعة حيث يمكن للمتحاورين في المواقع المختلفة توجيه الأسئلة والاستفسارات والتعليقات إلى الموقع الرئيسي واستقبال الإجابات والاستفسارات الخاصة بها(١٢٩).

ويمكن لهذا اللقاء عبر هذه التقنية أن تكون محادثة بشكل بسيط بين شخص وآخر في مكاتب خاصة من نقطة إلى نقطة (مكان إلى مكان) أو ربما يمكن الربط بعدة مواقع مختلفة ومتعددة بين مجموعات من الأشخاص في الوقت نفسه، وبالإضافة للبث السمع بصري المرئي بين مجموعات من الناس، تستطيع هذه التقنية أن تعرض الوثائق والملفات الإلكترونية وعرض المعلومات عن طريق أجهزة الحاسوب، أو رؤية ومشاهدة ما يكتب على اللوح التعليمي في جهة العرض(١٣٠).

ويعود استخدام هذه التقنية في قطاع العدالة على الصعيد الدولي إلى الاتفاقية المبرمة للمساعدة القضائية في المسائل الجزائية التي اقرها الاتحاد الأوروبي في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٠ المعدلة للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المنعقدة ١٩٥٩(١٣١).

٣-المذكرات المكتوبة عبر البريد الإلكتروني:

يتم تبادل المستندات من خلال البريد الإلكتروني والفاكس، فالأصل هو المذكرات المكتوبة والاستثناء هو عقد جلسات للمرافعة الشفوية، فاذا كان الأصل العملي أن تكون المرافعة

---

(١٢٨) صفوان محمد شديقات، التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية Video Conference، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون جامعة العلوم الإسلامية، الأردن، المجلد ٤٢، العدد ١، ٢٠١٥، ص٣٥٣.

(١٢٩) متاح على:

https://a5bar-technology.blogspot.com/2016/01/video-conferencing.html

(١٣٠) متاح على:

https://sites.google.com/site/filermf/8

(١٣١) ذباح اسماعيل، المرجع السابق.

مكتوبة أي مرافعات مستنديه فان الكلمة المنطوقة طائرة والكلمة المكتوبة ثابتة [١٣٢].

ويتم نقل المستندات والوثائق الخاصة بالتقاضي عبر الإنترنت بين الأطراف في اللحظة ذاتها رغم بعدهما من خلال الموقع الإلكتروني للمحكمة بفضل الاعتماد على الوسائط الإلكترونية كالحاسب الآلي من خلال اتصاله بشبكة الإنترنت[١٣٣].

وقد نصت المادة (١٩) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إصدار قانون المحاكم الاقتصادية على أنه: "يجوز للخصوم أيداع المذكرات وتقديم المستندات وإبداء الدفاع والطلبات والاطلاع على أوراق الدعوى بالطريق الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني المخصص لذلك"، وفي فرنسا اتسع نطاق الاتصال الإلكتروني لتبادل الأوراق والمستندات بين المحامين والمحاكم ليس فقط على محاكم الدرجة الأولي بل شمل تطبيقه محاكم الدرجة الثانية[١٣٤].

الفرع الثاني

نظام الجلسة ونظر الدعوى

بعد الانتهاء من مرحلة الاعلانات والتبليغات تبدأ مرحلة جديدة وهي مرحلة نظر الدعوى، وتستلزم المرافعة أن تتم في جلسة تتوفر فيها كافة الضمانات القضائية، وعلى القاضي الاستماع إلى أقوال الخصوم[١٣٥].

وتقوم هيئة المحكمة بالتأكد من إجراءات سلامة حضور الأطراف ومن يمثلهم، ويتم السماع إلى أقوال الخصوم أو محاميهم من خلال شاشات العرض التليفزيونية عبر الإنترنت مع الحرص على التوازن في منح الفرص الكافية والعادلة لجميع الأطراف دون تميز أو محاباة[١٣٦]، فالمحاكمة عن بعد تمثل تحولاً نوعياً في المرافعة القضائية ليعود بالإيجاب على أطراف الدعوى ويقلل من التكاليف، كما أن استخدام تقنية الفيديوكونفرانس تتيح للخصوم

---

[١٣٢] د. طلعت محمد دويدار، ضمانات التقاضي في خصومة التحكيم، المرجع السابق، ص ١١٩، ١٢٠.

[١٣٣] د. خالد ممدوح ابراهيم، المرجع السابق ص٣٩، د. عصمت عبد المجيد بكر، المرجع السابق، ص٥١٥.

[١٣٤] د. سحر عبد الستار أمام، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد العاشر، يناير ٢٠١٨م، ص٥٦.

[١٣٥] د. ادم وهيب النداوي، المرافعات المدنية، المرجع السابق، ص٢١٠.

[١٣٦] د. رجائي عبد الرحمن عبد القادر، المرجع السابق، ص٣١٦.

امكانية المرافعة علنياً أمام الجميع صوت وصورة ويتاح للجميع مراقبة حسن سير العدالة[١٣٧].

احترام المبادئ الأساسية في التقاضي:

لا تختلف المحكمة الإلكترونية عن المحكمة العادية في احترام المبادئ الأساسية للتقاضي وعلي هيئة المحكمة مراعاة احترام مبدأ المساواة بين الخصوم من خلال تبادل المستندات والأدلة المسموعة والمرئية من طرفي الخصومة بشكل شبه متزامن من خلال البريد الإلكتروني والفيديو كونفرانس[١٣٨]، وتطبيقاً لذلك قضي بأنه: "من المقصود بمبدأ المساواة بين الخصوم هو المساواة الإجرائية أي منح الخصوم فرصاً متساوية لإبرام طلباتهم ودفاعهم"[١٣٩]، وبفضل التقنيات العلمية أصبح بالإمكان حضور الأطراف افتراضياً في جلسات المرافعة حيث تتم المرافعة عبر الإنترنت ويتحقق بذلك المواجهة وهو العلانية المعلوماتية من خلال تقنية Video Conference، وتنعقد الجلسات كما لو كان الأطراف حاضرين شخصياً في قاعة المحكمة[١٤٠].

وقد حرصت التشريعات الوطنية والدولية على احترام حقوق الدفاع وهو أمر مستقر عليه على الصعيدين المحلي والدولي وهو حق الخصم في إبداء وجهة نظره ومناقشتها والوصول إلى الحقيقة من خلال الوسائط الإلكترونية، بالإضافة إلى حق العلم وهو حق الخصم في ان يعلم أو يمكن أن يعلم بما لدى الخصم الاخر من وسائل دفاع وحجج وذلك بوقت كاف ليمكنه

---

[١٣٧] كلمة وزير العدل السعودي، خلال تدشين تطبيق التقاضي المرئي لـ «المحاكمة عن بعد» في ٢٥ يوليو ٢٠١٤م، متاح على: https://aawsat.com/home/article/125236

[١٣٨] د. حسام الدين فتحي ناصف، التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠٥م، ص٥٩.

[١٣٩] قضية رقم ١١ ،٤٤ ،١٩ لسنة ٢٠٠٤ تحكيم تجاري، ٩١ لسنة ٢٠٠٢/١١/٢٧ متاح على فلاشة العدالة القانونية الصادرة عن نقابة المحامين المصرية: www eladalah.com

[١٤٠] د. عصمت عبد المجيد بكر، المرجع السابق، ص٥٢٥.

من الرد على خصمه[١٤١]، ويعتبر حق العلم كوكبا تدور في فلكه كل حقوق الدفاع وأحد مكونات فكرة العدالة وهو قدس الأقداس[١٤٢].

محضر الجلسة الإلكتروني:

يجوز للخصوم إيداع المذكرات وتقديم المستندات وإبداء الدفاع والطلبات والاطلاع على أوراق الدعوى بالطريق الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني المخصص لذلك، وإذا حضر المدعى عليه في أي جلسة أو رفع المستندات والمذكرات إلكترونياً اعتبر الحكم المنهي للخصومة حضورياً في مواجهته[١٤٣].

تدون مرافعة الخصوم باستخدام برنامج Voice Talk وفيه يقوم البرنامج بنقل الاشارات الصوتية وترجمتها إلى كلمات تدون في المحرر الإلكتروني وتظهر علي شاشة العرض الموجودة في المحكمة[١٤٤]، ويسمى محضر ضبط المحاكمة الإلكتروني، ويمكن الاطلاع على مضمونه عبر موقع المحكمة[١٤٥]، حيث يتم سماع المرافعة والشهود من خلال برنامج يحتوي علي قدرة تخزينية للصوت والصورة، حيث يظهر القاضي والخصوم ووكلائهم صوت وصورة وللقاضي إيقاف التسجيل في أي وقت، وهذه الطريقة مطبقة بمحاكم دبي بدولة الامارات اذ يتم تسجيل صورة وصوت الجلسات وما يقدمه الخصوم من دفاع ودفوع وأي مرفقات للمستندات تخزن مع ملف الدعوى في صورة PDF[١٤٦]، وبالتالي يباشر القاضي المرافعة من خلال المحضر الإلكتروني الذي يظهر فيه صوت وصورة كل من المدعي والمدعي عليه ومحاميهما والقاضي والشهود ولا يوجد كاتب لتدوين محضر الجلسة بل يتم التسجيل التلقائي لما يجري في الجلسة بالإضافة إلى سماع الشهود والخبراء عبر الإنترنت

---

[١٤١] د. رجائى عبدالرحمن عبدالقادر، المرجع السابق، ص٢٣٤ وما بعدها.

[١٤٢] د. طلعت دويدار، ضمانات التقاضي في خصومة التحكيم، دار الجامعة الجديدة، اسكندرية، سنة ٢٠٠٩م، ص١٩٠ وما بعدها.

[١٤٣] المادتان (١٩، ٢٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بشأن المحكمة الاقتصادية.

[١٤٤] د. حازم محمد الشرعة، المرجع السابق ص٧١ وما بعدها.

[١٤٥] القاضي الدكتور/ جمال عبد الله، المحكمة الالكترونية، المرجع السابق.

[١٤٦] الترساوي، المرجع السابق، ص٩٥.

وترفق محاضر الجلسات تقنياً من خلال الحاسب الآلي ويمكن للخصوم الحصول على نسخ من الملف المخزن تقنيا أو يرسل إليهم عبر البريد الإلكتروني[١٤٧].

المبحث الثالث

إجراءات إصدار الحكم القضائي عبر الإنترنت

لا يختلف اصدار الحكم القضائي الإلكتروني عن الحكم العادي إلا حيث الوسيلة التي يتم بها التقاضي الإلكتروني، حيث يتم التقاضي عبر شبكة الإنترنت بدءاً من تقديم صحيفة الدعوى وحتى صدور حكم فيها[١٤٨]، حيث يتم إصدار الحكم بذات شروط إصدار الأحكام التقليدية وسيكون ذلك من خلال فرعين سنبحث في الفرع الأول إعداد الحكم وإصدارة عبر الإنترنت وفي الفرع الثاني سنعرض لإخطار الأطراف بالحكم وحفظه إلكترونياً وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

إعداد الحكم وإصداره عبر الإنترنت

سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين نبين في الفرع الأول منه اعداد الحكم إلكترونياً، ونبحث في الفرع الثاني اصدار الحكم عبر الإنترنت وذلك على الآتي:

الفرع الأول

إعداد الحكم إلكترونياً

أولاً- اختتام المرافعة الإلكترونية:

تقرر هيئة المحكمة قفل باب المرافعة أمام الخصوم بعد سماع أقوال الخصوم وفحص طلباتهم الجوهرية ومذكراتهم، والمستندات المؤيدة لها، وسماع شهادة الشهود، ومناقشته الخبراء

---

[١٤٧] د. عصمت عبدالمجيد بكر، المرجع السابق ص٥٢٦، وكذلك حازم الشرعة، المرجع السابق، ص٧١ وما بعدها.

[١٤٨] عبدالعزيز سعد غانم، المرجع السابق، ص١٠٨.

فيما أبدوه في تقاريرهم الفنية، وبانتهاء المرافعة تصبح الدعوى صالحة للحكم فيها[١٤٩]، حيث يكون الأطراف انتهوا من تبادل المستندات والمذكرات وأوجه الدفاع بشكل متزامن، وبعد سماع الشهود والخبراء والمحامين عبر المؤتمرات الافتراضية تقوم هيئة المحكمة بغلق باب المرافعة، ليتمكن القضاة من المداولة عبر الإنترنت[١٥٠]، ويقصد بقفل باب المرافعة تجميد الحركة الديناميكية للخصومة وتحويلها إلى حالة ساكنة حتى يتمكن القاضي من دراسة القضية ودراسة عناصرها التي تطورت أثناء سيرها وبالتالي يتمكن من إصدار حكم في الموضوع[١٥١]، ويتم إخطار الخصوم بقرار المحكمة بقفل باب المرافعة في الدعوى عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس، فلا يجوز لهم تقديم مستندات أو مذكرات، وللمحكمة فتح باب المرافعة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني لبحثة ودراسته ولها سلطة تقديرية، ولها عدم إجابة الخصم إلى طلبه متى وجدت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها[١٥٢].

ثانياً- المداولة الإلكترونية:

نص قانون المرافعات على أن تكون المداولة في الأحكام سرية بين القضاة مجتمعين[١٥٣]، وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال هو ما المقصود بسرية المداولة وكيف تتم إلكترونياً؟

تعني سرية المداولة عدم الكشف عما يتم بين القضاة عبر شبكة الإنترنت ضمانا لحرية رأي القضاة، فإذا أفشى أحدهما سر المداولة تعرض للمحاكمة التأديبية[١٥٤]، بالإضافة إلى أن احترام سرية المداولة هو تطبيقا لمبدأ المساواة بين الخصوم واحتراما لحقوق الدفاع والتي تعد

---

[١٤٩] د. احمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، منشاة المعارف سنة ١٩٩٠م، بند ٥٣٨، ص٧٤٢.

[١٥٠] د. رجائي عبدالرحمن عبدالقادر، المرجع السابق ص٣٩١.

[١٥١] د. نبيل اسماعيل عمر، الوسيط في قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة اسكندرية، ٢٠٠٠م، ص٦٩٤.

[١٥٢] د. جمال الدين مبروك موسي علي، الكترونية التحكيم، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، عام ٢٠١٥ ص ٤٧٢، د. رجائي عبد الرحمن عبد القادر، المرجع السابق، ص ٣٩٣.

[١٥٣] المادة (١٦٦) مرافعات مصري.

[١٥٤] د. أحمد ابو الوفا، المرجع السابق، ص٧٤٤.

من المبادئ الأساسية للتقاضي[١٥٥]، ولا تختلف المداولة الإلكترونية عن المداولة العادية إلا من خلال الزمان والمكان والوسيلة الإلكترونية التي تتم بها، فلا يشترط في المداولة الإلكترونية أن تتم في مكان معين حيث تتم في أي مكان، وفي أي وقت ليلاً ونهاراً، وفي أي يوم ولو في أيام العطلات الرسمية ودون الاجتماع المادي للقضاة في مكان واحد، كما يمكن أن تتم بأي طريقة أو وسيلة إلكترونية متاحة عبر شبكة الإنترنت كالبريد الإلكتروني، أو الفيديوكونفرنس، ما دام قد أحيط استخدامها بالاحتياطات المناسبة[١٥٦]، وقد أيدت المحكمة السويسرية ومحكمة النقض الفرنسية امكانية المداولة عبر الإنترنت في مجال التحكيم مادام قد احيط استخدامها بالاحتياطات المناسبة، لمنع الاطلاع وتسريب أي معلومات عنها [١٥٧]، كما أيدت محكمة القضايا العمالية في محاكم دبي تطبيق مبادرة المداولة الإلكترونية[١٥٨].

الفرع الثاني

إصدار الحكم عبر الإنترنت

أولاً – كتابة الحكم وتوقيعه والتصديق علية إلكترونياً:

تكتب مسودة الحكم عقب انتهاء المداولة وقبل النطق بالحكم، ويجب أن تشمل على منطوق الحكم وأسبابه، ويوقعها كل من رئيس الدائرة وجميع أعضائها الذين أصدروا الحكم، وتودع قلم كتاب المحكمة طبقا للمادة (١٧٥) مرافعات ولا يمنع نص هذه المادة من كتابة مسودة الحكم علي الكمبيوتر أو الآلة الكاتبة بشرط المحافظة علي سرية المداولة، وتوقع من القضاة اللذين

---

[١٥٥] د. كيلاني عبد الراضي احمد، التزام المحكم بالسرية، دراسة مقارنة، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة أسيوط العدد ٢١ يناير ٢٠١٢، ص١٨.

[١٥٦] د. عبد الفتاح محمود كيلاني، المسئولية الناشئة عن التخاطب الالكتروني عبر الانترنت رسالة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة، الإسكندرية ٢٠١١، ص٤٧، كذلك د. إبراهيم أحمد سعيد زمزمي: القانون الواجب التطبيق في منازعات التجارة الالكترونية، رسالة دكتوراه، حقوق عين شمس، ٢٠٠٧، ص٣٨٦.

[١٥٧] د. رجائي عبد الرحمن عبد القادر، المرجع السابق ص٣٩٧ وكذلك د. أحمد شرف الدين، مشاكل الاعتراف بالتحكيم الالكتروني، مجلة التحكيم العربي، العدد ٨ أغسطس ٢٠٠٥، ص١٢٦.

[١٥٨] مقال في جريدة البيان الاماراتية بعنوان مبادرة تطبيق المداولة الإلكترونية في المحكمة العمالية، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/٢٦م، متاح على:
https://www.albayan.ae/across-the-uae/accidents/2011-09-18-1.1504442

اشتركوا في المداولة[١٥٩]، ولم يحدد المشرع وسيلة معينة لكتابة المسودة وانما أورد لفظ المسودة في نصوص قانون المرافعات بصورة عامة، ولم يتطلب سوى أن تشتمل مسودة الحكم علي منطوقة وأسبابه ويوقعها القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة ، وتطبيقا لذلك قضت المحكمة الإدارية العليا بجواز كتابة مسودة الأحكام القضائية علي الحاسب الآلي[١٦٠]، وبالتالي يجوز كتابة الحكم القضائي وتوقيعه إلكترونياً ونشره علي موقع المحكمة وقد اعترفت غالبية القوانين والاتفاقيات الدولية بالمحررات الإلكترونية مثل قانون الاونسترال النموذجي بشان التجارة الإلكترونية عام ١٩٩٦ وقانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠١٤ حيث استخدمت تقنيات التوقيع الإلكتروني وتم وضع القواعد التي تكفل قبوله وتضمن حجيته وقوته القانونية في الإثبات[١٦١]، وفي فرنسا تم ادخال الكتابة الإلكترونية في مجال الأعمال الاجرائية للتقاضي بموجب القانون رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٠٠٥ النافذ في ٢٠٠٩/١/١[١٦٢]، بالإضافة إلى أن هناك دول ساوت بين التوقيع الإلكتروني واليدوي ومنحت له الحجية القانونية في الإثبات منها النمسا والفلبين وفنزويلا[١٦٣].

ثانياً- بيانات الحكم الإلكتروني:

يجب أن يتوفر في الحكم القضائي الإلكتروني ذات بيانات الحكم العادي خاصة اسم المحكمة التي أصدرت الحكم وتاريخ إصداره واسم القاضي، إذا كان منفرداً أو اسماء القضاة إذا كانت المحكمة مشكلة من هيئة قضائية، واسماء الخصوم ووكلائهم وإثبات الحضور والغياب، وموجز إجراءات الخصومة والدفاع، والأدلة القانونية التي استند إليها الخصوم

---

[١٥٩] د. أحمد عوض هندي، المرجع السابق، ص٥٤٧.

[١٦٠] قضية رقم ١٢٨ لسنة٥٤ ق عليا، جلسة ٢٠١١/١٢/٣ لدي د. حازم صلاح الدين عبدالله، استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في كتابة الأحكام القضائية والتوقيع عليها، مجلة القضائية، العدد الرابع ٢٠١٢م.

[١٦١] د. عبد العزيز غرم الله ال جار الله، احكام وضوابط العقود الالكترونية في الفقه الاسلامي والقانون بالتطبيق على نظام المعاملات الالكترونية السعودي، دار الكتاب للنشر مكتب الملك فهد الوطنية، ط٢٠١٧ ص٣٢٦.

[١٦٢] د. الانصاري حسن النيداني، القاضي والوسائل الالكترونية الحديثة، دار الجامعة الجديدة اسكندرية، ٢٠٠٩، ص٢٥١.

[١٦٣] د. عصمت عبدالمجيد بكر، المرجع السابق، ص٣٢.

ومنطوق الحكم وتسبيبه وبيان الخصم المحكوم عليه بالمصاريف[١٦٤]، أما عن تسبيب الحكم فالقاعدة المستقرة في قوانين المرافعات وجوب تسبيب أحكام القضاء وإلا كانت باطلة من ذلك المادة (١٧٦) مرافعات مصري [١٦٥]، حيث تعد أسباب الحكم هي أعمدته القانونية والواقعية[١٦٦]، وتسبيب الحكم الإلكتروني أمر سهل حيث يمكن للقاضي البحث عن الأحكام والمبادئ القانونية والثوابت القضائية من المواقع الرسمية علي شبكة الإنترنت بسرعة وفي أي وقت ومن أي مكان ودون عناء كموقع وزارة العدل وغيرها من المواقع الموثقة[١٦٧]، الأمر الذي يؤدى إلى وحدة الأحكام حتى لو اختلفت الدوائر أو المحاكم القضائية التي تنظرها، الناتجة عن استخدام التقنية الحديثة، مما يحقق المساواة بين أفراد المجتمع

بينما منطوق الحكم الإلكتروني فهو قرار المحكمة الحاسم للنزاع وخلاصة الحكم وجوهره وثمرة جهد القضاة والتي ينتظرها الخصوم، ويرد بعد عبارة ولهذه الأسباب[١٦٨]، ويكون في جلسة علنية وبحضور الخصوم والقضاة اللذين اشتركوا في المداولة[١٦٩]، وتعجيل النطق به شرطه عدم المساس بحق من حقوق الخصوم[١٧٠]، ولا إشكالية في ذلك عبر الإنترنت من خلال الفيديو كونفرانس، أما بقية البيانات فهي ذاتها بيانات الحكم القضائي العادي.

---

[١٦٤] المرجع السابق ص ٥٢٨، ص٥٢٩.

[١٦٥] د. طلعت محمد دويدار، ضمانات التقاضي في خصومة التحكيم، المرجع السابق، ص١٣٠.

[١٦٦] د. احمد عوض هندي، قانون المرافعات المدنية والتجارية، المرجع السابق، ص٥٥٣.

[١٦٧] عبدالعزيز سعد غانم، المرجع السابق، ص١١٠.

[١٦٨] د. احمد عوض هندي، قانون المرافعات المدنية والتجارية، المرجع السابق، ص ٥٢٣.

[١٦٩] المادة ٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري.

[١٧٠] طعن ٣٠٠١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٧/٣/٢٧، د. احمد المليجي، الموسوعة الشاملة في التعليق على قانون المرافعات ج٣ ط ١٣، طبعة نادى القضاة ٢٠١٦، ص٧٨٠.

المطلب الثاني

اخطار الأطراف بالحكم وحفظه على موقع المحكمة

يتم إخطار الأطراف بالحكم عن طريق البريد الإلكتروني أو وضع الحكم علي موقع المحكمة حتى يمكن للأطراف والمراجعين الدخول إلى موقع المحكمة عبر شبكة الإنترنت والاطلاع عليه أو طباعته ورقياً، ويمكن إرسال الحكم إلى محكمة الطعن بالبريد الإلكتروني مع ملف الدعوى[١٧١]، وقد قبلت محكمة النقض الفرنسية طعن بالاستئناف، وكذلك طعناً بالنقض أرسل لها بالفاكس الخاص بالمحكمة[١٧٢].

ويحفظ الحكم علي موقع المحكمة حتى يتم الرجوع إليه مع تزويد الأطراف بكلمة سر للدخول إلى الموقع بشرط توفير إلية تمنع تحريف، واختراق الحكم أثناء نقلة إلكترونياً وتضمن وصوله إلى الخصم وعدم الاطلاع عليه من قبل الغير[١٧٣].

وبصدر الحكم القضائي في الدعوى الإلكترونية وحفظه على موقع المحكمة يحوز حجية الشيء المقضي به ويعد عنوان للحقيقة ويكون محلاً للتنفيذ[١٧٤]، أو للطعن أمام محاكم الطعن، وقد نصت القوانين على حفظ البيانات إلكترونياً من ذلك قانون الاونسترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية حيث نص على أنه: "عندما يشترط القانون ان تكون المعلومات مكتوبة تستوفي رسالة البيانات ذلك الشرط إذا تيسر الاطلاع على البيانات على نحو يتيح استخدامها بالرجوع إليها لاحقاً"[١٧٥].

---

[١٧١] عمر لطيف العبيدي، المرجع السابق، ص٥٢٧،٥٢٦.

[١٧٢] د. سيد أحمد محمود، دور الحاسوب الالكتروني (الكمبيوتر) أمام القضاء المصري والكويتي، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧- ٢٠٠٨، ص٢٠.

[١٧٣] د. احمد عوض هندي، التقاضي الالكتروني، دار الجامعة الجديدة عام ٢٠١٤، ص٢٦.

[١٧٤] الترساوى، المرجع السابق، ص٩٧ وما بعدها.

[١٧٥] المادة(٦) من قانون الاونسترال النموذجي للتجارة الإلكترونية لسنة ١٩٩٦.

الخاتمــة

بعد أن انتهينا من دراسة التقاضي الإلكتروني؛ نخلص إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث مع الإشارة إلى بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في القصور الذي اعترى بعض النصوص، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

بعد دراسة موضوع النظام القانوني لانقطاع الخصومة يتبين ما يلي:

١- يمكن مواكبة التشريعات الوطنية في مصر لنظام التقاضي الإلكتروني في ظل نصوص تشريعية تتوافق مع قواعد قانون المرافعات، أو تطوير قواعد اجراءات التقاضي التقليدي لتتوائم مع التقاضي الإلكتروني.

٢- إجراءات التقاضي الإلكتروني بدءاً من رفع الدعوى وحتى صدور حكم فيها، لا يتعارض مع نصوص قانون المرافعات المصري، بل تحقق ضمانات التقاضي، وغاية القضاء وهي العدالة الناجزة.

٣- يمكن من خلال نظام التقاضي الإلكتروني معرفة ما إذا كان المحامي مقيد عضويته في نقابة المحامين من عدمه من خلال الربط الإلكتروني بين المحكمة الإلكترونية ونقابة المحامين.

٤- أثبتت الدراسة أن التقاضي الإلكتروني إحدى الوسائل الفعالة والبديلة للتقاضي التقليدي من خلال البريد الإلكتروني و Videoconference ، وهو ما رأيناه هذا العام عند تفشى فيروس كورونا دوليا ، بالإضافة إلى انه يسهم في سرعة الإجراءات وخفض النفقات وحماية الاطراف والشهود ، حيث يتيح التقاضي الإلكتروني للشهود والخبراء وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين يعيشون في أماكن نائية أو يخشون على سلامتهم من الذهاب إلى المحكمة الحضور عن بُعد ، كما يسهم الوجود الافتراضي في تخفيض التكاليف، من خلال الحد من ضرورة انتقال المتهم بين السجن والمحكمة، مما يتيح تعزيز استغلال الأطراف والشهود والخبراء للوقت.

٥- تتيح المحكمة الإلكترونية للمتقاضين تقديم دعواهم وتسجيلها وتقديم المستندات والأدلة بالبريد الإلكتروني على الموقع الإلكتروني للمحكمة عبر شبكة الإنترنت، وحضور

الجلسات والمرافعة وحضور الشهود والتحقيق عبر الفيديوكونفرانس، كما يتيح للقضاة اجراء التحقيق وسماع الشهود ولو من محافظات بعيدة واصدار الأحكام إلكترونياً دون الحضور المادي للأطراف والمحامين والشهود في أي وقت ومن أي مكان.

٦- ويسمح للمحامي بتسجيل الدعوى على الموقع الإلكتروني للمحكمة عبر الإنترنت، ويتم إيداع العريضة أو لائحة الدعوى مرفقا بها المستندات والطلبات، وكذلك دفع الرسوم وإجراء التبليغات وتبادل المستندات والمذكرات بالبريد الإلكتروني وتتم المرافعة والتحقيق عبر الفيديو كونفرانس.

٧- تدون مرافعة الخصوم في محاضر الجلسات بشكل فوري في اثناء انعقاد الجلسة، وذلك باستخدام برنامج "VoicTalk" وفيه يقوم البرنامج بنقل الاشارات الصوتية وترجمتها إلى كلمات تدون في المحرر الإلكتروني وتظهر على شاشة العرض الموجودة في المحكمة.

٨- ويصدر الحكم القضائي في الدعوى الإلكترونية ويحفظ على موقع المحكمة ويتم اخطار الأطراف به عن طريق البريد الإلكتروني أو وضع الحكم علي موقع المحكمة للاطلاع عليه من ذوي العلاقة، وقد نصت القوانين على حفظ البيانات إلكترونياً من ذلك قانون الاونسترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية

ثانياً- التوصيات:

١- الاستفادة من تجارب الدول التي أخذت بالتقاضي الإلكتروني كالإمارات والسعودية وسنغافورة وغيرهم.

٢- سن قانون ينظم التقاضي الإلكتروني أو تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية ليتماشى مع التكنولوجيا الحديثة وتجهيز المحاكم إلكترونياً.

٣- الأخذ بنظام البريد الإلكتروني في جميع المصالح والهيئات الحكومية وشركات ومكاتب المحاماة.

٤- تدريس التقاضي الإلكتروني لطلبة كلية القانون حتى يكون لدينا كوادر متخصصة بإمكانها مواكبة التكنولوجيا الحديثة في التقاضي.

٥- تفعيل نظام الحكومة الإلكترونية وربطها مع وزارات الدولة بشبكة معلوماتية واحدة وخاصة وزارة العدل والأحوال المدنية والشهر العقاري ونقابة المحامين وأقسام الشرطة.

٦- أن يكون لكل شخص عنوان إلكتروني (بريد إلكتروني) في بطاقة الرقم القومي بجانب عنوانه العادي ويصدر قانون بذلك حتى تستطيع الدولة واجهزتها المختلفة مخاطبة الشخص على أحد عناوينه.

٧- تدريب العاملين في المحاكم المختلفة الذين يتفاعلون مع تكنولوجيا الحضور عن بعد استخدام الوسائط الإلكترونية في إقامة وتسجيل الدعاوى وتداولها وتسديد رسوم الدعوى إلكترونياً.

المراجع

القسم الأول- المراجع باللغة العربية:

أولاً- الكتب والمؤلفات العامة:

١. عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية، دار جامعة نايف للنشر، الرياض ٢٠١٧م.

٢. تامر عبدالجبار عبد العباسي السعيدي، التنظيم القانوني للمزاد الإلكتروني، دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر ٢٠١٨م.

٣. د. احمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، منشاة المعارف سنة ١٩٩٠م.

٤. د. احمد المليجي، الموسوعة الشاملة في التعليق على قانون المرافعات ج٣ ط ١٣، طبعة نادى القضاة ٢٠١٦.

٥. د. احمد عوض هندي، التقاضي الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، اسكندرية سنة ٢٠١٤م.

٦. د. احمد عوض هندي، قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة اسكندرية سنة ٢٠١٧م.

٧. د. ادم وهيب النداوي، المرافعات المدنية، بدون دار نشر ط ٢٠١٥م.

٨. د. الانصاري حسن النيداني، القاضي والوسائل الإلكترونية الحديثة، دار الجامعة الجديدة اسكندرية، ٢٠٠٩م.

٩. د. امير فرج يوسف المحاكم الإلكترونية المعلوماتية والتقاضي الإلكتروني، المكتب العربي الحديث، اسكندرية ٢٠١٣م.

١٠. د. حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة عمان

٢٠١٠م.
١١. د. تامر محمد سليمان الدمياطي، إثبات التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت، ٢٠٠٩.
١٢. د. خالد السيد محمد عبد المجيد، عقد العمل الإلكتروني مركز الدراسات العربية للنشر، مصر، ٢٠١٨م.
١٣. د. خالد ممدوح ابراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الفـــكر الجامعي، سنة ٢٠٠٨م.
١٤. د. داديار حميد سليمان، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، سنة ٢٠١٥م.
١٥. د. رجائي عبد الرحمن عبد القادر، الإجراءات المتبعة في التحكيم عبر الوسائط الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، اسكندرية سنة ٢٠١٨م.
١٦. د. سيد أحمد محمود، دور الحاسوب الإلكتروني (الكمبيوتر) أمام القضاء المصري والكويتي، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧-٢٠٠٨م.
١٧. د. طلعت دويدار، ضمانات التقاضي في خصومة التحكيم، دار الجامعة الجديدة، اسكندرية، سنة ٢٠٠٩.
١٨. د. عبد العزيز غرم الله ال جار الله احكام وضوابط العقود الإلكترونية في الفقه الاسلامي والقانون بالتطبيق على نظام المعاملات الإلكترونية السعودي، دار الكتاب للنشر مكتب الملك فهد الوطنية، ط٢٠١٧م.
١٩. د. عصمت عبد المجيد بكر، دور التقنيات العلمية في تطور العقد، دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠١٥م.
٢٠. د. علاء حسين مطلق، المستند الإلكتروني، دار النهضة العربية ٢٠١١م.
٢١. د. نبيل اسماعيل عمر، الوسيط في قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة اسكندرية، ٢٠٠٠م.
٢٢. القاضي/ على انور دلف البياتي، وسائل التقدم العلمي في سرعة حسم التطبيقات القضائية، دار السنهوري – بيروت ٢٠١٦م.
٢٣. القاضي/ محمد حازم الشرمة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة، عمان – الاردن ٢٠١٠.
٢٤. القاضي / محمد عصام الترساوى، تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٣م.

ثانياً- رسائل الدكتوراه

١. د. إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، القانون الواجب التطبيق في منازعات التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، حقوق عين شمس، ٢٠٠٧م.

٢. د. بلقاسم حامدي، ابرام العقد الإلكتروني، رسالة دكتوراه – كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر ٢٠١٥م.

٣. د. جمال الدين مبروك موسي علي، إلكترونية التحكيم، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، عام ٢٠١٥م.

٤. د. سليم عبد الله احمد، الحماية القانونية لمعلومات شبكة المعلومات (الإنترنت)، رسالة دكتوراه – كلية الحقوق – جامعة النهرين ٢٠٠١م.

٥. د. عبدالفتاح محمود كيلاني، المسئولية الناشئة عن التخاطب الإلكتروني عبر الإنترنت رسالة دكتوراة كلية الحقوق، جامعة اسكندرية ٢٠١١م.

ثالثاً- رسائل الماجستير:

١. أ. ابتسام مبارك المهيري، تيسير إجراءات التقاضي من خلال التنظيم القانوني لطرق الاعلان القضائي، اطروحة ماجستير كلية القانون جامعة الامارات، ٢٠١٨م.

رابعاً- البحوث القانونية والمؤتمرات والمقالات:

(١) البحوث القانونية:

١. اسعد فاضل منديل، التقاضي بعد دراسة قانونية، بحث منشور في مجلة جامعة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية الاصدار ٢١ لسنة ٢٠١٤م.

٢. تارة سعيد الدباغ، اجراءات الدعوى المدنية الإلكترونية، بحث منشور بمجلة قهلاى زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية اربيل العراق المجلد٤ العدد٢ ربيع ٢٠١٩م.

٣. صفوان محمد شديقات، التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية Video Conference، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون جامعة العلوم الإسلامية، الأردن، المجلد ٤٢، العدد ١، ٢٠١٥م.

٤. عبدالناصر عبد الله ابو سمهدانة، نحو قضاء إدارى إلكتروني، بحث منشور في مجلة جامعة الازهر، غزة، عدد خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المحكمّ، العدد ١٩ سنة ٢٠١٧م.

٥. عمر لطيف كريم العبيدي، التقاضي الإلكتروني وآلية التطبيق، بحث منشور في مجلة كلية القانون جامعة تكريت – العراق، السنة (١) المجلد (١) العدد (٢) الجزء (١) سنة ٢٠١٧.

٦. قارة سليمان محمد، الحلول القانونية لمشكلة تنازع القوانين في كل التعاقد الإلكتروني مجلة الدؤوة للدراسات القانونية، الجزائر، العدد ٣ سنة ٢٠١٥م.
٧. مراد بنار، التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية في التشريع المغربي والمقارن، مجلة القانون والأعمـــــال، جامعة الحسن الأول – المغرب، العدد ١٧ مارس ٢٠١٨م.
٨. د. احمد شرف الدين، مشاكل الاعتراف بالتحكيم الإلكتروني، مجلة التحكيم العربي، العدد ٨ اغسطس ٢٠٠٥م.
٩. د. حازم صلاح الدين عبدالله، استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في كتابة الأحكام القضائية والتوقيع عليها، مجلة القضائية، العدد الرابع ٢٠١٢م.
١٠. د. حسينة شرون، الباحثة عتيقة معـــاوي، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، كلية الحقوق والعـــــــلوم السياسية جامعة بسكرة، الجزائر ٢٠١٩م.
١١. د. سحر عبد الستار إمام، بحث منشور بعنوان " انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية مجلة إلكترونية، العدد ١٠ يناير ٢٠١٨م.
١٢. د. صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول ٢٠١٢م.
١٣. د. عادل حماد عثمان، ضبط الأدلة في مجال الجريمة المعلوماتية، بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، العدد ٥٣١-٥٣٢، أكتوبر ٢٠١٨م.
١٤. د. عصمانى ليلى، التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر – كلية الحقوق والعوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكره، الجزائر – العدد ١٣، فبراير سنة ٢٠١٣م.
١٥. د. كيلاني عبدالراضي احمد، التزام المحكم بالسرية، دراسة مقارنة، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة أسيوط العدد ٢١ يناير ٢٠١٢م.
١٦. د. محمود عبدالرحمن محمد، مدي حجية الوسائل الإلكترونية في اثبات المعاملات المدنية والتجارية والادارية في القانون الكويتي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة ٦ مارس ٢٠١٨م.

١٧.د. هادى حسين عبد على الكعبي، نصيف جاسم محمد الكرعاوى، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزمـــــاته، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية والسياسية، العراق، العدد ١ السنة ٨، ٢٠١٦م.
١٨.د. هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، القضاء الإداري المصري والتكنولوجيا الحديثة، بحث نشر في مجلـــة جيل الأبحاث القانونية المعمقة العدد ١٧ سبتمبر سنة ٢٠١٧م.
١٩.د. أيمن يحيى بسيونى حجية رسائل البريد الإلكتروني من وجهة النظر الأرشيفية، دراسة تحليلية، بحث منشور بمجـــــلة CYBRARIANS JOURNAL، مجلة دورية إلكترونية فصلية محكمة متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات، العدد ٥٥، سبتمبر ٢٠١٩م.

(٢) المؤتمرات:

١. طلال ابوغزالة، الجمعية الدولية للملكية الفكرية INTA، الاجتماع السنوي الخامس والعشرون بعد المائة الاثنين ٥ مايو ٢٠٠٣ للام المتحدة واهمية العلامات التجارية للقوة الرقمية امستردام
٢. محمد محمد الألفي، ورقة عمل بعنوان " المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول " مقدمة إلى مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس، الادارة العامة الجديدة والحومة الإلكترونية دبي – الامارات، الفترة من ٩-١٢ ديسمبر ٢٠٠٧م.
٣.د. احمد خليل وورقة عمل بعنوان الاعلان القضائي بالطريقة الإلكترونية مقدمة إلى المؤتمر الدولي الخامس والعشرين كلية القانون جامعه الامارات الفترة ١٣ و١٤ نوفمبر ٢٠١٧م.
٤.د. آلاء يعقوب النعيمى– الإطار القانوني لاتفاق التحكيم الإلكتروني، المؤتمر الدولي السادس عشر للتحكيم، كلية القانون – جامعة الإمارات.
٥.د. خالد محمد مصطفي، المعلوماتية والمسؤولية الجزائية، بحث مقدم في مؤتمر كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس الاول، حول الجوانب القانونية للمعلوماتية في الفترة من ١٣-١٤ مارس ٢٠١١م.
٦.القاضي / وليد العاكوم، مفهوم وظاهرة الاجرام المعلومات، بحث مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت، جامعة الامارات العربية، كلية الشريعة والقانون، الامارات المجلد الاول – الفترة من ١ – ٣ مايو ٢٠٠٠ – ط ٣ سنة ٢٠٠٤م.

٧. القاضي الدكتور / جمال عبد الله، محاضرة عن المحكمة الإلكترونية، المؤتمر الدولي الثالث التحول الرقمي والمعرفة القانونية مركز المعلوماتية القانونية، الجامعة اللبنانية، بيروت ٨-٩ /٢٠١٨/١١م.
٨. القاضي / حاتم جعفر، دور التقاضي الإلكتروني في رسم وتطوير العدالة، ورقة عمل مقدمة إلى المناخ القضائي لدعم الاستثمار، الاسكندرية، فبراير ٢٠١٥م.

(٣) المقالات:

١. شيماء البدوي، التحول الرقمي يزحف إلى القضاء، مقال بالجريدة الاقتصادية الاولى في مصـــــــــــــر (البورصة) في ٩ /٢٠١٩/٩م.
٢. يحيى مفرح الزهراني، المحاكم الإلكترونية، مقال بجريدة العرب الاقتصادية الدولية ٢٠١٠/١/١٠م.
٣. د. فيصل غرايبة، القضاء الافتراضي للقضاء الإلكتروني، مقال منشور في جريدة الرأي الأردنية بتاريخ ١٠/٥/ ٢٠١٩م.
٤. د. ناصر بن زيد ين ناصر بن داوود. حوسبة التقاضي – المحكمة الإلكترونية – مقالة موجودة على موقع مركز الدراسات القضائية.
٥. المستشار / فتحي المصري، التقاضي الإلكتروني يقضى على ابواب الفساد حوار مع جريدة الوطن الإلكترونية، ١٤ مايو ٢٠١٥م.
٦. المحامية علياء النجار، التقاضي الإلكتروني، مقالة موجودة على موقع منتديات نقابة المحامين في سورية.

خامساً- القوانين وأحكام المحاكم والمواقع الإلكترونية:

(١) القوانين الوطنية والغربية:

١. قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري.
٢. قانون الإجراءات المدنية الفرنسي الجديد.
٣. قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨.
٤. قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩.
٥. قانون الإجراءات المدنية لدولة الأمارات.
٦. قانون المرافعات المدنية الكويتي.
٧. قانون الاونسترال النموذجي للتجارة الإلكترونية لسنة ١٩٩٦.
٨. القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات المنشور في الجريدة

الرسمية.
٩. العدد ٣٢ مكرر (٢) ١٤ اغسطس لسنة ٢٠١٨.
١٠. اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠١٤.

(٢) أحكام المحاكم:

- محكمة النقض المصرية.
- المحكمة الدستورية العليا مصر.
- المحكمة الإدارية العليا مصر.
- محكمة النقض الفرنسية.
- المحكمة الاتحادية العليا جمهورية العراق.
- محكمة التمييز الاتحادية بالعراق.
- المحكمة الاتحادية العليا بدولة الامارات.

ثالثاً- المنتديات القانونية والمواقع الإلكترونية

١. موقع محكمة النقض المصرية.
٢. موقع المجلس الاعلى للقضاء العراقي.
٣. موقع المكتبة العراقية للحكم المحلى.
٤. منتدى قانون دولة الإمارات.
٥. موقع شبكة قوانين الشرق.
٦. موقع منتدى المحامين العرب.
٧. بوابة مصر للقانون والقضاء.
٨. فلاشة العدالة القانونية الصادرة عن نقابة المحامين المصرية.

القسم الثاني- المراجع الأجنبية:

(١) الكتب الأجنبية:

1. Alan Davidson, Social Media and Electronic Commerce Law, University of Queensland ،Cambridge University Press,2015.
2. Julia Hörnle Queen Mary University of London، Cross-border Internet Dispute Resolution, Cambridge University Press, 2009.

(٢) المواقع الإلكترونية:

1. Alrai.com/article/10504473
2. http://burathanews.com/arabic/news/39718
3. http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/10499
4. http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/10504
5. http://kenanaonline.com/users/KhaledMamdouh/posts/79344
6. http://www.aleqt.com/2010/01/10/article_330394.html
7. https://a5bar-technology.blogspot.com/2016/01/video-conferencing.html
8. https://aawsat.com/home/article/125236
9. https://alborsaanews.com/2019/09/09/1242440
10. https://scholarworks.uaeu.ac.ae/private_law_theses/8/
11. https://sites.google.com/site/filermf/8
12. https://www.albayan.ae/across-the-uae/accidents/2011-09-18-1.1504442
13. https://www.elwatannews.com/news/details/729552
14. www ebadalah.com
15. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR3222.html
16. http://www.aleqt.com/2010/01/10/article_330394.html
17. http://www.damascusbar.org/AlMuntada/showthread.php?p=23943
18. http://journals.jilrc.com/legal-depth-research/
19. http://www.journal.cybrarians.org/
20. https://doi.org/10.1017/CBO9780511576102.003
21. https://doi.org/10.1017/CBO9781316182796.011